جامعـــة الأزهـــــر

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

بالأســـــكندرية

قســـم اللغويات

الحمل فى التصحيح والإعلال

إعـــــــداد

دكتورة / هالة محمد أحمد الهابط

المقدمـــــــة

الحمد لله رب العالمين، خلق الإنسان وعلمه البيان، أحمده والتوفيق للحمد من نعمه وأشكره والشكر كفيلٌ بالمزيد من فضله وكرمه، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

فنظراً لما لقضية الحمل من أهمية كبيرة، وفائدة عظيمة، تمتاز بها اللغة العربية عن غيرها من سائر اللغات الأخرى، رأيت أن أُسهم فى معين هذه اللغة بهذا البحث، وقد جاءت خطته على النحو التالى :

مقدمة ، وثلاثة فصول ، وخاتمة

الفصل الأول : بيان معنى الحمل، والإعلال.

الفصل الثانى : الحمل فى التصحيح.

ويشتمل على ثلاثة مباحث.

المبحث الأول : حمل المصدر على الفعل فى التصحيح.

المبحث الثانى : حمل اسم الفاعل على الفعل فى التصحيح.

المبحث الثالث : حمل إسم المفعول على الفعل فى التصحيح.

الفصل الثالث : الحمل فى الإعلال

ويشتمل على أربعة مباحث.

المبحث الأول : حمل المصدر على الفعل ويشتمل على ثلاثة مطالب.

المطلب الأول : حمل المصدر على الفعل فى الإعلال بالقلب.

المطلب الثانى : حمل المصدر على الفعل فى الإعلال بالنقل والقلب.

المطلب الثالث : حمل المصدر على الفعل فى الإعلال بالحذف.

المبحث الثانى : حمل اسم الفاعل على الفعل فى الإعلال.

المبحث الثالث : حمل اسم المفعول على الفعل فى الإعلال.

المبحث الرابع : حمل اسم الفاعل، واسم المفعول على الفعل المضارع فى الإعلال بالحذف.

الفصل الأول :

بيان معنى الحمل، والإعلال

أولا : الحمل :

الحمل لغة : بالفتح مصدر حمل يحمل حملا وحملانا، فهو محمول وحميل.

والحمل وضع شئ على شئ، سواء كان حسيا كالحمل فوق الظهر، ومنه قوله تعالى : " **وتحمل أثقالكم إلى بلد** [1]" أو فى البطن كما فى قوله تعالى : " **فلما تغشاها حملت حملاً خفيفاً** [2] " أو فوق الرأس كما فى قوله تعالى : " **إنى أرانى أحمل فوق رأسى خبزاً** [3] ".

أو كان هذا الشئ معنوياً كالحمل بمعنى الدفع والإلزام، تقول حملت فلان على كذا أى دفعته وألزمته، ومنه قوله تعالى : " **مثل الذين حُملوا التوراة ثم لم يحملوها** [4] ". أى كُلفوا أن يحملوها، وهذا المعنى هو المراد هنا وهو حمل شئ على شئ آخر، لوجود علاقة مناسبة بينهما وإعطاؤه حكمه [5].

واصطلاحاً : قيل : هو اتحاد المتغايرين فى المفهوم بحسب الهوية، وقيل : هو اتحاد المتغايرين فى المفهوم بحسب الذات [6].

---

(١) سورة النحل الآية (٧).

(٢) سورة الأعراف الآية (١٨٩).

(٣) سورة يوسف الاية (٣٦).

(٤) سورة الجمعة الاية (٥).

(٥) لسان العرب ٢ ١٠٠١ ، المصباح المنير صـ ٢٠٨، المختار الصحاح صـ ١٥٥ بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز ٢ ٥٠١ ٥٠٣ بصيرة فى الحمل. القاموس المحيط ٣ ٣٧٢ مادة " حمل

(٦) الكليات لأبى البقاء صـ ١٥٦

وقيل : هو إلحاق شئ بشئ آخر وإعطاؤه حكمه لوجود مشابهة بينهما فى علة الحكم، مع ثبوت الشروط وإنتفاء الموانع[١].

ثانياً : الإعلال :

عرفه ابن الحاجب بأنه تغيير حرف العلة للتخفيف [٢].

وينقسم إلى ثلاثة أقسام :

إعلال بالقلب، وإعلال بالإسكان (النقل) ، وإعلال بالحذف.

أولاً : الإعلال بالقلب : وهو جعل حروف العلة بعضها مكان بعض للتخفيف [٣].

ثانياً : الإعلال بالإسكان (النقل)

وهو نقل حركة العين (الواو أو الياء) إلى الساكن الصحيح قبلها، وهى إما أن تجانس العين الحركة المنقولة، أو لا تجانس.

---

(١) الحمل فى لغة العرب للدكتور دردير محمد أبو السعود دردير الطبعة الأولى – صـ ٨.

(٢) الشافية بشرح الرضى ٣ / ٦٦ ، التعريفات للجرجانى صـ ٢٥ ، ٢٦.

(٣) هذا تعريف ابن الحاجب وهو خاص بأن يكون المقلوب حرف علة، وأن يكون القلب للتخفيف، ومن ناحية أخرى عام فى المقلوب إليه حرف العلة، فيخرج عنه تخفيف الهمزة فى نحو بير، وسوت، وراس وخطايا، ويدخل فيه قلب الواو والياء تاء نحو : اتعد واتسر وهمزة نحو أواصل، وأرجوه، وأقتت ، والأول.

بينما ذكر الرضى بأنه جعل حروف العلة والهمزة بعضها ومكان بعض، وهو على هذا التعريف يشمل تخفيف الهمزة فى نحو : بير ، وسوت ، وراس ويخرج منه إبدال الواو ، والياء . تاء فى نحو اتعد واتسر.

: الشافية وشرح الرضى عليها ٣ / ٣٠ ، ٥٣ ، ٦٧ ، ٧٦ ، ٨٠.

أولاً : إذا جانست العين الحركة المنقولة بأن كانت واواً والحركة المنقولة ضمة نحو : يقُوْل[1] بضم القاف، أو ياء والحركة المنقولة كسرة نحو. يبِيْن [2] بكسر الباء لم يحدث تغيير أكثر من ذلك، وهو تسكينها بعد النقل.

ثانياً : إذا لم تجانس العين الحركة المنقولة قلبت حرفاً يجانس الحركة المنقولة.

فتقلب ألفاً إذا كانت الحركة المنقولة فتحة نحو : أقام[3]، وأبان[4] وتقلب ياءً إذا كانت الحركة المنقولة كسرة نحو : يقيم [5]، ويعيد[6].

---

(١) إذ الأصل يقْوُل : نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فصارت يقُوْل.

(٢) إذ الأصل يبْيِن : نقلت حركة الياء الى الساكن الصحيح قبلها فصارت يبِيْن.

(٣) إذ الأصل أقْوَم نقلت حركة العين (الواو) وهى الفتحة إلى الساكن الصحيح قبلها فصارت أقوْم فبقيت العين غير مجانسة للحركة المنقولة فقلبت ألفاً، وذلك لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها بحسب الآن فصارت أقام.

(٤) إذا الأصل أبْيَن نقلت حركة العين (الياء) وهى الفتحة إلى الساكن الصحيح قبلها فصارت أبَيْن، فبقيت العين غير مجانسة للحركة المنقولة، فقلبت ألفاً وذلك لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن، فصارت أبان.

(٥) إذ الأصل يقْوِم نقلت حركة العين (الواو) وهى الكسرة الىالساكن الصحيح قبلها فصارت يقوْم فبقيت العين غير مجانسة للحركة المنقولة فقلبت ياءً، وذلك لسكونها وانسكار ما قبلها وكذا الحال فى يُعيد.

(٦) إذ الأصل نقلت حركة العين (الواو) وهى الكسرة الى الساكن الصحيح قبلها فصارت يُعِوْد فبقيت العين غير مجانسة للحركة المنقولة فقلبت ياءً وذلك لوقوعها ساكنة إثر كسر.

ثالثاً : الإعلال بالحذف :

يكون بحذف الفاء [1]، أو العين، أو اللام، أو حرف زائد، لعلة صرفية أولا. وهو إما أن يكون قياسياً أو غير قياسى.

فالقيـــــاسى : ما كان لعلة صرفية مطردة وذلك يقع فى الفاء ، والعين ، واللام ، والحرف الزائد.

وغير القياسى : ما ليس لعلة صرفية، إنما هو لمجرد التخفيف.

ومن ذلك حذف واو ابن ، اسم ، وياء يدٍ ، دمٍ.

قال ابن الحاجب : ونحو يدٍ ، ودمٍ، واسم ، وابن ، وأخ ، وأخت ليس بقياس [2].

وقـــال الرضى : حذف اللام فى هذه الأسماء ليس لعلة قياسية بل لمجرد التخفيف، فلهذا دار الإعراب على آخر ما بقى، وأما أخت فليس بمحذوف اللام، بل التاء بدل من لامه [3].

تنبيـــــه :

التصحيح يكون فيما ليس حقه الإعلال

ومن ذلك تصحيح العين فى نحو : عاور ، وعاين، وذلك لأنها لم تُعل فى الفعل " عَوِر ، عَيِن".

---

(١) ومن ذلك حذف الواو من مضارع وعد فقالوا يعد، ثم حملوا الهمزة، والنون والتاء على الياء فقالوا أعد، يعد، تعد ثم حملوا أيضاً اسم الفاعل واسم المفعول على ذى الياء فقالوا مكرَم ، مكرِم. وذلك تبعاً للقاعدة لأن الماضى ثلاثى ، واوى الفاء ، مكسور العين فى المضارع وهذا ما يسمى بالحذف القياسى.

أمالى ابن الشجرى ٢ / ٥٣ : ٥٤ المجلس التاسع والثلاثون.

(٢) الكافية بشرح الرضى ٣ / ١٨٦.

(٣) شرح كافية ابن الحاجف ٣ / ١٨٦.

الفصل الثانى :

الحمل فى التصحيح

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : حمل المصدر على الفعل فى التصحيح.

المبحث الثانى : حمل اسم الفاعل على الفعل فى التصحيح.

المبحث الثالث : حمل اسم المفعول على الفعل فى التصحيح.

المبحث الأول

حمل المصدر على الفعل فى التصحيح

من المعلوم أن الواو والياء لا ينقلبان ألفاً إلا إذا توافرت فيهما عدة شروط [1] منها :

---

(١) جمعها النحاة فى عشرة شروط وهى على النحو التالى :

الأول منها : أن يتحركا ، لذلك صحتا فى نحو : قول ، بيع.

الثانى : أن تكون حركتهما أصلية لذلك صحتا فى نحو : جَيَل ، توم مخضض جيئل ، وتوأم.

الثالث : أن يكون ما قبلهما مفتوحاً لذلك صحتا فى نحو : العِوَض ، والحِيَل.

الرابع : أن تكون الفتحة التى قبلهما متصلة بهما فى كلمة واحدة لذلك صحتا فى نحو : ضَرِبَ واحد، وضرب ياسر.

الخامس : أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا فاءين أو عينين للكلمة، وألا يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، فلا قلب فى نحو : توالى ، خَوَرْنَق ، غيور، لسكون ما بعدهما مع وقوعهما فاءين أو عينين، ولا فى نحو : جَرَيا ، عَصَوان، لوقوعهما لاماً للكلمة وبعدهما ألف.

السادس : ألا تكون إحداهما عيناً لفَعِل الصفة المشبهة الغالبة فيه على وزن أفعل لذلك صحتا فى نحو " هيِف ، حَوِل ، عَوِر.

السابع : ألا تكون إحداهما عيناً لمصدر الفعل الذى على وزن فَعِل والصفة المشبهة فيه على وزن " أفعل " نحو : الهيف، الحول ، العور.

الثامن : ألا تكون الواو عيناً لافتعل الدال على معنى التفاعل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية نحو : اجتوروا ، واشتوروا ، فإنه فى معنى تجاوروا وتشاوروا. فأما الياء فلا يشترط فيها ذلك، لقربها من الألف، ولهذا أُعلت فى استافوا مع أن معناه تسايفوا.

التاسع : ألا تكون إحداهما مثلوة بحرف يستحق الإعلال، فإن اجتمع فى الكلمة حرف علة، وكل منهما يستحق أن يقلب ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله، فلابد من تصحيح أحدهما لئلاً يجتمع إعلالان فى كلمة واحدة وثانى حرفى العلة أحق بالإعلال، لأن الطرف أحق بالتغيير، فلا قلب فى نحو : الحيا ، الهوى ، الحوى.

العاشر : ألا تكون إحداهما عيناً لما آخره زيادة تختص بالأسماء، كالألف والنون معاً، وكألف التأنيث المقصورة، لذلك صحتا فى نحو : الجولان ، الهيمان ، الصورى.

ومن الأمثلة التى توافرت فيها الشروط العشرة :

باع ، قال ، إذ الأصل بيع ، قول.

ألا تكون إحداهما عيناً لمصدر فَعِل الوصف منه على أفعل.

فإذا كانتا كذلك وجب تصحيحهما، ولذلك صحتا فى نحو : الهَيَف[1] ، والغَيَد[2] ، والحَوَل[3]، والعَوَر[4] بفتح الفاء والعين؛ فالوصف من هذه المصادر أهْيَفَ، أغْيَدَ ، أحْوَلَ ، أعْوَرَ.

وإنما صحت عين هذه المصادر مع توافر شرط الإبدال وهو تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما، وذلك لأنه محمول على الفعل المكسور العين، فهو محمول على هَيِفَ ، غَيِد، حَوِل ، عَوِر.

فهذا الفعل المكسور العين لم يعل وذلك بالحمل على أفْعَلَّ بتشديد اللام أى على : أهْيَفَّ ، أغْيَدَّ، أحْوَلَّ ، أعْوَرَّ.

وهو قول كثير من النحاة منهم :

المبرد حيث قال :

" وأما العَوَر، والحَوَل ، والصَّيَدَ[5] مصدر الأصيد فإنما صحت لصحة أفعالها، ليكون بينهما وبين ما اعتل فِعْله فصل. وأن هذه الأفعال

= : أوضح المسالك الى الألفية ابن مالك ٤ / ٣٩٤ : ٣٩٦ التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٨٦ : ٣٨٨ ، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢ / ٦٢٢ : ٦٢٦ ، الهمع ٦ / ٢٦٩ : ٢٧٠.

(١) الهَيَفُ : بالتحريك : رقة الخصر وضمور البطن هَيِف هَيَفاً وهاف هَيَفاً فهو أهيف.
اللسان ٦ / ٤٧٣٨ مادة هيف.

(٢) الغَيَدُ : النعومة : تقول غَيِد غَيَداً وهو أغيد : مالت عنقه ولانت أعطافه، وقيل استرخت عنقه.
اللسان ٥ / ٣٣٢٤ مادة غيد.

(٣) الحَوَل : الحول فى العين أن يظهر البياض فى مؤخرها ويكون السواد من قِبَل المأق، وقيل : الحول : إقبال الحدقة على الأنف، وقيل : هو ذهاب حدقتها قبل مؤخرها، وقيل : الحول أن تكون العين كأنها تنظر الى الحجاج ، وقيل : هى التى تميل الحدقة الى اللحاظ؛ وقد حَوِلت ، وحالت تحال واحْوَلّت.
اللسان ٢ / ١٠٥٨ مادة حول.

(٤) العَوَر : ذهاب حسّ إحدى العينين يقال عَوِرت عينه، واعْوَرّت إذا ذهب بصرها.
اللسان ٤ / ٣١٦٤ مادة عَوِر.

(٥) الصَّيَدُ : مصدر الأصْيَد وهو الذى يرفع رأسه كبراً ومنه قيل للملك : أصْيَدُ لأنه لا يلتفت يميناً ولا شمالاً وكذلك الذى لا يستطيع الالتفات من داء، والفعل صَيِد بالكسر.
اللسان ٤ / ٢٥٣٤ مادة صيد.

من عَوِر، وحَوِل إنما هى منقولة من أعْوَرَ ، وأحْوَلَ فمصادرها منقولة من مصادره [1].

ولعل السبب فى عدم إعلال الفعل المكسور العين المحمول على أفْعَلَ بتشديد اللام هو موافقتها فى المعنى، وذلك لاختصاص كل منهما بالخلق والألوان، وهو ما علله فكثير من النحويين منهم.
الشيخ خالد الأزهرى[2] ، والرضى [3] وغيرهما.

وبهذا نجد أن المصدر هنا " الهَيَف، الغَيَد ، الحَوَل، العَوَر ، الصَيَد محمول على الفعل وهَيِف، غَيِد ، حَوِل ، عَوِر صَيِد " المحمول على فعل آخر " أهْيَفَ ، اغْيَدَ ، احْوَلَ ، اعْوَرَ ، اصْيَدَ ؛ فهو مقيس على المقيسِ[4].

ولعل السبب فى تصحيح عين ما جاء على أفْعَلَ - بتشديد اللام - نحو أهْيَفَ ، اغْيَدَ ، احْوَلَ ، اعْوَرَ ، اصْيَدَ ؛ هو عدم التباسه بمثال آخر لو أعل؛ لأنها لو أعلنت لقيل : هافَ ، غادَ، حالَ ، عارَ ، صادَ. فيلتبس بـ " فاعل " وفاعل لا تعل لصحة العين فى فَعِل.

قال سيبويه فيما معناه :

عاور إذا أردت فاعلاً لا تعل، لأنها تصح فى فَعِل نحو عَوِر [5] ".

وكذا ابن السراج فى ذكر ما يتم ويصحح ولا يعل حيث قال :

---

(١) المقتضب ١ / ٢٥٢ بتصرف
ويراجع شرح المفصل لابن يعيش ١٧/١٠ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٨٧ : ٣٨٨ ، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢ / ٦٢٤.
(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٨٨.
(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٩٨.
(٤) حاشية الصبان ٤ / ٣١٦.
(٥) الكتاب ٤ / ٣٩٩.

" فاعلُ " من " عورت " إذا قالوا " فاعلُ ، غدا ، قالوا : عاور غداً، وكذلك : صائد غداً من صَيِد ، لما صحت فى الفعل " (١).

وتبعهما ابن عصفور فى ذلك وزادهما توضيحاً حيث قال :

" إن كان على وزن " افْعَلّ " أو " أفْعَالّ " نحو " ابيضّ " و " ابياضّ " و" اعورّ " و" اعوارّ " فإن العين تصح ولا تعتل، وإنما لم تعتل لأنك لو أعللت " ابيضّ " و" اعورّ " لقلت " باضّ " و" عارّ " فيلتبس بـ " فاعل " وذلك أنك كنت تنقل الفتحة من الياء والواو إلى الساكن قبلهما ، وتحذف ألف الوصل لزوال الساكن، وتقلب الواو والياء ألفاً لتحركهما فى الأصل وانفتاح ما قبلهما فى اللفظ، وكذلك لو أعللت " ابياضّ " و" اعوارّ"، للزمك أن تقول " باضّ " و " عارّ " فيلتبس بـ " فاعل " وذلك أنك إذا فعلت بهما ما فعلت بـ " افعّلّ ".

التقى ساكنان : ألف " افعالّ " والألف المبدلة، فتحذف إحداهما، فيصير اللفظ " باضٌّ " و " عارٌّ" (٢)

وقد زاد بعض النحاه فى ذلك تعليلاً آخر.

وهو أن ما جاء على افْعَلّ تصح عينه، لأنه ليس له نظير يحمل عليه، من هؤلاء : ابن عصفور، والرضى وغيرهما.

قال ابن عصفور :

" ومما يوجب أيضاً تصحيح " افعلّ " و " افعالّ " أن المزيد إنما اعتل بالحمل على غير المزيد، وغير المزيد مما هو فى معنى " افعلّ "

---

(١) الأصول فى النحو ٣ / ٢٨٨.

(٢) الممتع فى التصريف ٢ / ٤٨٢.

و "افعالّ " لا يعتل نحو " عَوَر " و " صَيَد " فليس لـ " افعلّ " و " افعالّ " ما يحملان عليه فى الإعلال. (١)

قال الرضى :

" ولم يعل فى اسْوَدّ ، واعْوَرّ، واصْيَدِدّ؛ لأن إعلال نحو أقوم، واستقوم مع كونه خلاف الأصل إنما كان حملاً على الثلاثى المعل، ولا ثلاثى معلاً ههنا... (٢)".

وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

وَصَحِّ عين فَعَلٍ وفَعِلا * ذا أفْعَلٍ كأغْيَدٍ وأحْوَلا (٣)**

---

(١) الممتع فى التصريف ٢ / ٤٨٣ : ٤٨٤.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٩٨ : ٩٩

(٣) الألفية فى النحو والصرف لابن مالك ص ٧٧.

المبحث الثانى
حمل اسم الفاعل على الفعل فى التصحيح

من المعلوم أن الصرفيين أوجبوا قلب الواو والياء همزة فى عدة مواضع [1] منها :

إذا وقعت إحداهما عيناً لاسم فاعل أعلّت عين فعله وذلك نحو :

قائل ، وصائم للواوى إذ الأصل قاول ، وصاوم .

ونحو : طائر، وبائع لليائى إذ الأصل طاير ، وبايع.

(١) جُمعت فى أربعة مواضع وهى على النحو التالى :

الأول : إذا تطرفت إحداهما بعد ألف زائدة نحو : كساء، وسماء، ودعاء، للواوى، ونحو : بناء، وظباء، وفناء لليائى.

الثانى : إذا وقعت إحداهما بعد ألف فى وزن مفاعل أو ما يشبهه، وكانت مدة زائدة فى الواحد نحو : عجائز، وعرائس للواوى، وصحائف، وقصائد لليائى. بخلاف قسْوَرة وقساور ومعيشة ومعايش.

الثالث : إذا وقعت إحداهما ثانى حرفين لينين بينهما ألف مفاعل، سواء كان اللينان ياءين كـ " نيائف " جمع نيّف ، أو واوين كـ" أوائل، جمع أوّل أو مختلفين كـ " سيائد، جمع سيِّد إذ الأصل سَيْود.

الرابع : إذا وقعت إحداهما عيناً لاسم فاعل أُعلّت فى فعله نحو : قائل ، وبائع، بخلاف عَيِن فهو عاين، وعَوِر فهو عاور، وهذا هو موضع المسألة.

---

(١) وهو تحركهما (الواو - والياء) وانفتاح ما قبلهما.

يراجع : أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ٤ / ٤٧٣ : ٤٧٤
التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٦٨ : ٣٦٩ ، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢ / ٥٩١ : ٥٩٦.

فقد أُعلّت الواو والياء فى كل منهما بقلبهما همزة وذلك بعد تحقق الإعلال، فصارت فى الواوى، قائل وصائم ، وفى اليائى طائر ، وبائع.

وذلك حملاً على إعلالهما فى أفعالهما فقالوا : قال ، باع والأصل قول ، بيع، وسأتناول هذا الموضوع بمزيد من البحث فى الإعلال.

فإذا لم تُعل عين الفعل نحو : عور، وعين، صحت كل منهما فى اسم الفاعل فتقول : عاور، وعاين؛ لأن الإعلال فى اسم الفاعل تابع للإعلال فى فعله.

ولعل السبب فى ذلك بالرغم من توافر شروط الإعلال [1] هو حملها على أعْوَرّ ، وأعْيَنّ، لأنهما بمعناهما فى الدلالة على العيوب.

قال سيبويه : فى باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما موضع العين منه :

" وأما قولهم : عَوِر يَعْوَرُ ، وحَوِل يَحْوَلُ ، وصَيِد يَصْيَدِ فإنما جاءوا بهن على الأصل فى معنى ما لابد له من أن يخرج على الأصل، نحو اعْوَرَرْتُ ، وأحْوَللت ، وابيضضت ، واسْوددت ، فلما كن فى معنى ما لابد له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله تحركن، فلو لم تكن فى هذا المعنى اعتلت، ولكنها بنيت على الأصل إذ كان الأمر على هذا."[2]

---

(٢) الكتاب ٤ / ٣٤٤.

وبه قال كثير من النحويين منهم :
المبرد [١] ، والمازنى [٢] ، وابن جنى [٣] ، والزمخشرى [٤] ، وابن يعيش[٥] وغيرهم .

ومن هذا يتبين أن العين قد صحت فى اسم الفاعل فى نحو عاور، وعاين حملاً على صحتها فى فَعِل (عَوِر ، عَيِن)، بكسر العيم المحمولة على افْعَلّ " اعْوَرّ ، اعْيَنّ " فهو محمول على المحمول على غيره [٦].

(١) المقتضب ١ / ٢٣٧ : ٢٣٨.
(٢) التصريف بشرح ابن جنى١ / ٢٥٩ بنص سيبويه.
(٣) المنصف ١ / ٢٥٩ : ٢٦٠.
(٤) المفصل بشرح ابن يعيش ١٠/٧٤.
(٥) شرح ابن يعيش علىالمفصل ١٠ / ٧٤ : ٧٥.
(٦) يراجع : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٨٣٩، همع الهوامع ٦ / ٢٥٧
شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢ / ٥٩٣ ، شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ١٢٨.

المبحث الثالث

حمل اسم المفعول على الفعل فى التصحيح

من المعلوم أن الواو تقلب ياء فى عدة مواضع [1] منها :

---

(١) جمعها الصرفيون فى الحالات التالية :

الأولى : إذا تطرفت بعد كسرة نحو رضى ، وقوى ، والغازى ، والداعى وأصلهما رضو، وقوو ، الغازو ، الداعو ولا يتغير هذا الحكم إذا وقعت تاء التأنيث بعد هذه الواو ، نحو رضيت ، أو غزيت أو قبل الألف والنون الزائدتين كـ " غزيان " من الغزو على مثال قطران.

الثانية : إذا وقعت عيناً لمصدر فعل أعِلّت فى فعله وقبلها كسرة وبعدها ألف زائدة نحو : صيام ، قيام ، وأصلهما صوام ، قوام.

الثالثة : إذا وقعت عيناً لجمع تكسير صحيح اللام، وقبلها كسرة وهى فى الواحد إما معلة نحو : ديار ، حيل ، قيم أصلها " دِوَار ، حَوِل ، قِوَم وشذ " حاجة " وأصلها حوج.

أو شبيهة بالمعلة، وهى الساكنة وشرط القلب فى هذه أن يكون بعدها ألف فى الجمع نحو : سياط ، رياض أصلهما سواط ،رواض.

فإن فقدت صححت الواو نحو كِوَزة جمع كوز لفتح أوله، وكذا فى نحو طوال جمع طويل لتحركها فى الواحد.

الرابعة : إذا تطرفت وكانت رابعة فصاعداً بعد فتح نحو أعطيت وزكيت أصلهما : أعطوت ، وزكوت تقول فى اسم المفعول : معطيان ، ومزكيان حملوا الماضى على المضارع، واسم المفعول على اسم الفاعل فإن كلا منهما قبل آخره كسرة.

الخامسة : إذا وقعت ساكنة غير مشددة بعد كسرة نحو : ميزان ، ميعاد أصلهما موزان ، موعاد.

السادسة : إذا وقعت لاماً لصفة على وزن فُعلى نحو : دنيا ، عليا أصلهما دنوى ، علوى.

السابعة : إذا اجتمعت مع الياء فى كلمة واحدة والسابق منهما ساكن متأصل ذاتاً وسكوناً، وحينئذ يجب إدغام الياء فى الياء نحو سيّد، ميت فيما تقدمت فيه الياء ، ونحو طىٌّ ، ولىّ مصدر طويت ، ولويت فيما تقدمت فيه الواو.

الثامنة : إذا وقعت عيناً لـ " فُعْل " صحيح اللام دون أن يفصل بين العين واللام فاصل نحو " صُيْم " و" نُيْم " وأصلهما : صوم ، نوم، فإن فصل بين العين واللام بفاصل وجب التصحيح نحو صُوام ، نُوّام بالتصحيح وذلك لبعدها حينئذ من الطرف.

التاسعة : إذا وقعت لاماً لـ " فعول " جمعاً نحو عِصِىٌّ ، دِلِىٌّ وأصلهما عِصوُوٌ ، دِلوُوٌ فإن كان مفعول مفرداً وجب التصحيح تقول : نما المال نُمُوّاً ، وسما زيد سُمُوّاً.

إذا وقعت الواو لاماً لاسم مفعول وهى إما أن تكون لفعل ماضيه على وزن " فَعِل " بكسر العين أو لفعل ماضيه على وزن " فعل " بفتح العين.

أولاً : إذا وقعت الواو لاماً لاسم مفعول لفعل ماضيه على وزن " فَعِل " بكسر العين سواء أكان الفعل متعدياً نحو " مرضىّ " فى نحو رضيه فهو مرضىّ[1].

أو لازماً نحو : مقوىّ فى نحو : قوى عليه فهو مقوىّ[2].

إلا أنه يجب فى اللازم، ويجوز فى المتعدى والإعلال فيه أولى[3].

ثانياً : إذا وقعت الواو لاماً لاسم مفعول لفعل ماضيه على وزن " فَعَل " بفتح العين والتى هى موضع المسألة حينئذ يجب التصحيح نحو : مغزوّ ، ومدعوّ اسماً مفعول من غزا ، ودعا، والأصل مغزوو ، مدعوو

=**العاشرة :** إذا وقعت لاماً لاسم مفعول لفعل ماض ثلاثى على وزن فَعِل بكسر العين نحو : مرضىٌ ، مقوىّ وأصلهما مرضوىٌ ، مقووىٌ على وزن مفعولٌ وفعلاهما : رضى ، قوى.

وهى موضع المسألة.

أوضح المسالك ٤ / ٣٨٥ : ٣٩١.

(١) أصل الفعل " رضى " تقول فى اسم المفعول مرضىّ إذ الأصل مرضوو بواوين الأولى واو المفعول والثانية لام الكلمة، فقلبت لام الكلمة ياء، وذلك حملاً على الفعل فصار مرضوى، ثم قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء فى كلمة واحدة وسكون السابق منهما، ثم أدغمت الياء فى الياء وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واو.

(٢) أصل الفعل قَوِى تقول فى اسم المفعول مقوىّ إذا الأصل مقووو بثلاث واوات قلبت الواو الأخيرة ياء وذلك كراهية اجتماع ثلاث واوات فصارت مقووى، ثم قلبت واو مفعول ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء، ثم أُدغمت إحداهما فى الأخرى فصارت مقُوىّ ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء فصارت مقُوِىّ.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٨٢ ، الهمع ٦ / ٢٦٧.

أُدغمت الواو الأولى ، واو " اسم المفعول " فى الثانية وهى " لام الكلمة " لاجتماع المثلين فصارت مغزو ، مدعو.

وإنما صحت الواو هنا ولم تقلب ياءَ وذلك حملاً على صحتها فى الفعل، لأنها لم تعل فى الفعل بقلبها ياء وإنما أُعلت بقلبها ألفاً.(١)

وقد أجاز البعض فيه الإعلال فقال مغزىَ ، مدعىَ

ويروى بالوجهين فى قوله :

وقد علمت عرسى مليكة أننى ** أنا الليث معدياً عليه وعادياً(٢)

الوجه الأول " معدوًا " بالتصحيح وهو المختار عند المازنى(٣) ، وابن الناظم (٤).

الوجه الثانى " معديا " بالإعلال وهو مرجوح عند ابن مالك حيث قال فى الألفية :

وَصَحِحِ المَفْعُول مِنْ نَحْوِ عَدَا ** وَأَعْلِلِ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا (٥)

---

(١) وذلك لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت غزا ، دعا إذ الأصل : غزو ، دعو.

(٢) قائلة عبد يغوث الحارثى :

وهو : عبد يغوث بن صلاءة بن ربيعة ، من بنى الحارث بن كعب، من قحطان شاعر جاهلى يمانى ، وفارس معدود. كان سيد قومه من بنى الحارث وقائدهم، أسر فى بعض الوقائع، فخير كيف يرغب أن يموت، فاختار أن يشرب الخمر صرفاً ويقطع عرقه الأكحل، فمات نزفاً فى نحو سنة ٤٠ قبل الهجرة الأعلام ٤ / ١٨٧.

انظر : المفضليات ص ١٥٨.

الشاهد فيه قوله " معدياً " حيث جاء على الإعلال وأصله معدوًا بالتصحيح.

(٣) التصريف بشرح المنصف ٢ / ١٢٢.

(٤) شرح ألفية ابن مالك ص ٨٦٣.

(٥) منظومة الألفية بشرح الكواكب الدرية للشيخ صالح الأزهرى صـ ٢١٣.

وتبعه فى ذلك الأشمونى [1] وهو شاذ عند ابن هشام[2] .

فالتصحيح حملاً على فعل الفاعل، والإعلال حملاً على فعل المفعول والتصحيح أولى لأن الحمل على فعل الفاعل أولى[3].

من هنا نجد أن الحمل قد تحقق فى اسم المفعول المعتل اللام بالواو، سواء كان فعله مفتوح العين أو مكسورها، إلا أن التصحيح فى المفتوح العين أولى من الإعلال عند ابن مالك كما هو واضح من قوله.

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢ / ٦٣٦ ، حاشية الصبان ٤ / ٣٢٥.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤ / ٣٩٠.

(٣) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم صـــ ٨٦٣. التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٨٢.
شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢ / ٦٣٦.

الفصل الثالث :

الحمل فى الإعلال

ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : حمل المصدر على الفعل فى الإعلال.

المبحث الثانى : حمل اسم الفاعل على الفعل فى الإعلال.

المبحث الثالث : حمل اسم المفعول على الفعل فى الإعلال.

المبحث الرابع : حمل اسم الفاعل واسم المفعول على الفعل المضارع فى الإعلال بالحذف.

المبحث الأول : حمل المصدر على الفعل ويشتمل على ثلاثة مطالب.

المطلب الأول : حمل المصدر على الفعل فى الإعلال بالقلب.

المطلب الثانى : حمل المصدر على الفعل فى الإعلال بالنقل والقلب.

المطلب الثالث : حمل المصدر على الفعل فى الإعلال بالحذف.

المطلب الأول
حمل المصدر على الفعل فى الإعلال بالقلب

من مواضع قلب الواو ياء وقوعها عيناً لمصدر فعل أعلت فيه قبلها كسرة وبعدها ألف وذلك نحو : صيام ، وقيام من مصادر الثلاثى المجرد، وانقياد ، واعتياد من مصادر الثلاثى المزيد

والأصل : صوام ، وقوام ، وانقواد ، واعتواد.

فقلبت الواو فيهن ياء، لأنها لما أعلت فى أفعالها بقلبها ألفاً واستثقل بقاؤها فى المصدر صحيحة بعد الكسر وبعدها حرف يشبه الياء فى المد فكأنه جمع بين حروف العلة الثلاثة؛ فأعلت فى المصدر بقلبها ياء حملاً للمصدر على فعله فى الإعلال، ليصير العمل فى اللفظ من وجه واحد[1] وإن اختلف الإعلال [2].

وهذا قول عامة النحاه وعلى رأسهم سيبويه.

قال فى باب " قلب الواو ياء لا لياء قبلها ساكنة، ولا لسكونها وبعدها ياء.

---

(١) وذلك لأن الخروج من الكسرة إلى الياء ثم إلى الألف التى تشبه الياء أخف من الخروج من الكسرة إلى الواو، ولذلك لم يأت فى كلام العرب خروج من كسرة إلى ضمة لازماً، وقل فى كلامهم نحو يوم، ويوح لخروجهم من الياء إلى الواو .
شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٨٧.

(٢) وذلك لأنها أُعلت فى الفعل بقلبها ألفاً بينما أُعلت فى المصدر بقلبها ياءً.
التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٧٧.

" وذلك قولك : حالت حيالاً وقمت قياماً، وإنما قلبوها حيث كانت معتلة فى الفعل، فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء، فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يقرّوها، وكان العمل من وجه واحد أخفّ عليهم، وجسروا على ذلك الإعتلال [1] "

ولعل السبب فى الحمل هنا هو المشاركة فى تحقق الإعلال وهو عند البصريين من قبيل حمل الأصل على الفرع، حيث أنهم يرون أن المصدر هو أصل المشتقات فقد حمل المصدر (الأصل) على الفعل (الفرع).

بينما هو عند الكوفيين من قبيل حمل الفرع على الأصل، حيث أن الفعل عندهم هو الأصل فقد حمل المصدر (الفرع) على الفعل (الأصل)[2].

فإذا فقد شرط من الشروط السابقة صحت الواو ولم تقلب، ولذا صحت فى نحو : سوار ، وسوّاك؛ لأنهما اسمان لا مصدران.

وفى نحو : لواذ ، وجوار ؛ لأنهما وإن كانا مصدرين إلا أن الواو سلمت فى الفعل " لاوذ " و" جاور " وفى نحو : عِوَد ، حِوَل لعدم وجود الألف بعد الواو.

وفى نحو : رَواح ، وعُوار لعدم كسر ما قبل الواو، وهو فتحها فى رواح، وضمها فى عُوار.

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :

فى مصدر المعتل عيناً والفعل ** منه صحيح غالباً نحو الحِوَل[3]

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٦٠.

(٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف ١ / ٢٣٥ : ٢٤٥.

(٣) منظومة الألفية بشرح الكواكب الدرية للشيخ صالح الأزهرى صـ ٢٠٧.

يراجع : المقتضب ١ / ٢٢٧ ، الأصول فى النحو ٣ / ٢٦٢.

المطلب الثانى

حمل المصدر على الفعل فى الإعلال بالنقل والقلب

يأتى الإعلال بالنقل فى أربعة [1] مواضع يكون حرف العلة فى كل منها عين الكلمة منها :

- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم صـ ٨٤٨ ، المفصل بشرح ابن يعيش ١٠ / ٨٧ ، شرح ابن يعيش على المفصل ١٠ / ٨٧، ارتشاف الضرب ١ / ١٣٦ ، الهمع ٦ / ٢٦٥ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٧٧ ، شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ١٣٧: ١٣٨.
شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢ / ٦١٠ مجموعة الشافية من علمى الصرف والخط ٢ / ٢٠٣.

(١) وبيانها علىالنحو التالى :

١- إذا كانت الواو أو الياء عيناً لفعل بشرط أن يكون الساكن قبل حرف العلة صحيحاً، وأن يكون الفعل غير مضعف اللام، ولا معتلها ولا مصوغاً للتعجب.

نحو : يَبِيْع ، يَقُوْل ، وأصلهما يَبْيَع ، يَقْوَل فالحرف المعتل هنا جانس الحركة المنقولة ولذلك بقى.

أما إذا لم يجانس الحركة المنقولة قُلب حرفاً يناسبها وذلك نحو : يخاف ، يهاب إذ الأصل : يَخْوَف ، يَهْيَب.

ويمتنع النقل إذا كان الساكن معتلاً نحو : بايع ، وعَوَق ، وبَيَن أو كان فعل تعجب نحو ما أبينه ، وأبَين به ، وما أقومه ، وأقوم به أو مضعفاً نحو : أبْيَضّ و أسْوَدّ أو معتل اللام نحو : أهوىٰ ، وأحيا

(٢) إذا كانت الواو أو الياء عيناً فى اسم يشبه المضارع فى وزنه دون زيادته نحو " مقام " وأصله مقْوَم على وزن يَعلَم أو فى زيادته دون وزنه كبناء صيغة على وزن " تحلّىٰ " فتقول يبيع ، يقِيْل وأصلهما يَبْيع ، يَقْوَل.

أما إذا اختلف الاسم على المضارع فى الأمرين معاً (الوزن والزيادة) أو شابه فيهما معاً وجب التصحيح.

فالأول نحو : مخْيط لأن المضارع لا يكون فى الغالب مكسور الأول، ولا مبدوءاً بميم زائدة.

والثانى نحو : أقْوم ، أبْين وهما شبيهان بالمضارع الذى على وزن أفْعَل فى الوزن والزيادة.

(٣) إذا كانت الواو أو الياء عيناً لصيغة مفعول المشتقة من فعل ثلاثى أجوف نحو : مصون ، ومقول للواوى ، مبيع ، ومدين لليائى.

إذا الأصل مَصْوُوْن ، ومَقْوُوْل .

إذا وقعت الواو أو الياء عيناً لمصدر على وزن إفعال أو استفعال. فالواوى نحو : اقامة واستقامة. واليائى نحو : إبانة واستبانة.

فقياس مصدر الفعل الذى وزن أفعل سواء أكان صحيح العين أم معتلها أن يكون على إفعال : إلا أن المعتل يكون فيه حذف وتعويض، والأصل فيه أن يكون على إفعال قياساً على الصحيح نحو إقْوام، بسكون القاف كإكرام فحمل على فعله فى الإعلال، لأن من شأن المصادر أن تتبع أفعالها فى التصحيح والإعلال.

قال سيبويه : " فأما الإقامة والاستقامة فإنما اعتلتا كما اعتلت أفعالهما، لأن لزوم الاستفعال والإفعال لاستفعل وأفعل، كلزوم يستفعل ويفعل لهما، ولو كانتا تفارقان كما تفارق بنات الثلاثة التى لا زيادة فيها مصادرها لتمت كما تتم فعول منهما ونحوه [1].

ثم نقلت فتحة العين إلى الفاء فقلبت العين ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن؛ فاجتمع ألفان الأولى الألف المنقلبة عن عين الكلمة.

والثانية ألف إفعال فحذفت إحدى الألفين وعوض عنها بتاء التأنيث فى آخره.

واختلف النحاة فى المحذوف من هذين الألفين هل هى الألف الأولى أم الألف الثانية وذلك على النحو التالى :

-(٤) إذا كانت الواو أو الياء عيناً لمصدر على وزن إفعال أو استفعال نحو : إقامة ، واستقامة للواوى، وإبانة وإستبانة لليائى إذا الأصل إقوام ، وإستقوام ، وإبيان واستبيان.

وهو موضع المسألة

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤ / ٤٠٢ : ٤٠٣.

(١) الكتاب ٤ / ٣٥٤ : ٣٥٥.

ذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف الألف الثانية " ألف المصدر " أما الأولى فباقية وهى تقوم مقام العين، ثم عوض عن المحذوف بالتاء، وعلى هذا يكون قد حدث للكلمة ثلاثة إعلالات.

إعلال بالنقل، ثم إعلال بالقلب، ثم إعلال بالحذف.

وعلى هذا المذهب يكون وزن إقامة " إفْعَلة " ، واستقامة " استفْعلة".

واحتج سيبويه على ما قاله من أن المحذوف الألف الثانية " ألف المصدر " بما يأتى :

١- إنها زائدة، والزائد أولى بالحذف.

٢- إنها قريبة من الطرف، والطرف محل التغيير.

٣- إن الثقل حدث بزيادتها [١].

ووافق الخليل وسيبويه كثير من النحويين منهم :

ابن جنى [٢] ، وابن السراج [٣] ، وابن الشجرى [٤] ، وابن هشام [٥] ، والشيخ خالد الأزهرى[٦]، والأشمونى [٧] وغيرهم.

وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف الألف الأولى المنقلبة عن عين الكلمة، وعلى هذا المذهب يكون وزن إقامة " إفالة " واستقامة " استفالة ".

---

(١) التصريف بشرح ابن جنى ١ / ٢٩١ ، المقتضب ١ / ٢٤٣ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٩٤ ، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢ / ٦٣٢.

(٢) المنصف ١ / ٢٨ ، ٢٩١.

(٣) الأصول فى النحو ٣ / ١٣٢.

(٤) الأمالى ٢ / ١٨٧ المجلس السادس والأربعون ٣ / ٣٥ ، ٣٦ المجلس الثانى والسبعون.

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤ / ٤٠٣.

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٩٤.

(٧) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢ / ٦٣٢ ، ٦٣٣.

واحتجا على ما قالاه بما يأتى :

١- إن الأصل فى التقاء الساكنين حذف الأول إذا كان حرف مد.

٢- إن الألف الثانية علامة المصدر، فيجب البقاء عليها.

٣- أنه عوض عن المحذوف بالتاء، والتعويض يكون عن الأصل لا عن الزائد [١].

وتبع الأخفش والفراء كثير من النحويين منهم : المازنى [٢] ، والزمخشرى [٣]، وابن يعيش [٤] ،وابن الحاجب [٥] ، والرضى [٦] والصبان [٧] وغيرهم.

فجعلوه مقيساً :

وقد يرد على تأييد هذا المذهب بقول ابن الشجرى.

" وربما استغنوا عن تاء التأنيث بإضافة هذا المصدر، فسدت إضافته مسد التعويض، كما جاء فى التنزيل " وإقام الصلاة [٨]،[٩]. "

---

(١) المقتضب ١ / ٢٤٣ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٩٤، ٣٩٥، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢ / ٦٣٢ ، ٦٣٣.

(٢) التصريف بشرح ابن جنى ١ / ٢٨٧ : ٢٨٨ / ١ / ٢٩١ : ٢٩٢.

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٦ / ٥٨.

(٤) شرح ابن يعيش على المفصل ٦ / ٥٨.

(٥) الشافية بشرح الرضى ٣ / ١٥١.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ١٥١.

(٧) حاشية الصبان ٤ / ٣٢٣.

(٨) سورة الأنبياء من الآية ٧٣.

وتمامها " وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين " بفتح الميم فى " وإقام "

وسورة النور من الآية ٣٧.

وتمامها " رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار ". بكسر الميم فى " وإقام ".

(٩) أمالى ابن الشجرى ٢ / ١٨٧.

وكذا الحال بالنسبة لليائى نحو إبانة ، واستبانة.

إذا الأصل إبْيَان ، استبيان

حيث حدث فيها إعلال بالنقل فنقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها فصارت أبَيْان واستَبْيان. ثم تبعه إعلال بالقلب فقلبت الياء ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن، حملاً على الفعل (بين) ، (استبين) فصارت أبآن ، استبيآن.

ثم حدث إعلال بالحذف فحذفت إحدى الألفين وعوض عنها بالتاء على اختلاف فى المحذوف من الألفين، فصارت إبانه ، استبانة.

على وزن إفعلة، واستفعلة على رأى سيبويه والخليل ومن تبعهما.

وعلى وزن إفالة ، واستفالة على رأى الأخفش والفراء ومن تبعهما.

وبعد العرض لهذين المذهبين يمكن ترجيح المذهب الأول مذهب الخليل وسيبويه وذلك لأن حذف الزائد وإن دل على معنى أولى من حذف الأصل.

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :

وفِعْلَ صَحّح كالمفعال ** وألف الإفعال واستفعال

أزل لذا الإعلال والتاء الزم عوض ** وحذفها بالنقل ربما عرض [1]

تنبيه : قد تحذف التاء العوض عن الساكن المحذوف فى إقامة ، واستقامة، وإبانة ، واستبانة على خلاف بين النحاة.

فقد جعله سيبويه [2] جائزاً ، وجعله الفراء [3] جائزاً مع الإضافة، بينما جعله ابن عصفور [4] شاذاً وقليلاً.

---

(١) منظومة ابن مالك بشرح الكواكب الدرية للشيخ صالح الأزهرى صـ٢١٢.

(٢) الكتاب ٤ / ٨٣.

(٣) معانى القرآن للفراء ٢ / ٢٥٤.

(٤) المقرب ٢ / ١٨٧.

المطلب الثالث

حمل المصدر على الفعل [1] فى الإعلال بالحذف

عرفنا فيما سبق أن المصدر يحمل على فعله فى الإعلال بالقلب وأيضاً فى الإعلال بالنقل، وهنا نعرف أنه يحمل على فعله فى الإعلال بالحذف، وذلك فى ثلاثة مواضع [2] منها :

ما يتعلق بفاء الفعل وذلك إذا كان الفعل ثلاثياً واوى الفاء مفتوح العين فى الماضى مكسورها فى المضارع تحقيقاً نحو : يعد أو تقديراً نحو: يهب بشرط أن تكون ياؤه مفتوحة[3].

---

(١) يعنى الفعل المضارع.

(٢) وبيانها على النحو التالى :

الموضع الأول : يتعلق بالحرف الزائد وذلك فى مضارع الفعل الماضى المزيد بالهمزة على وزن أَفْعَلَ وكذلك فى اسم فاعل واسم مفعوله نحو يُعلم ، مُعلِم ، مُعلَم وأصلهما يُؤعلِمُ . مُؤَعلِمُ ، مُؤَعلَمُ

الموضع الثانى : يتعلق بعين الفعل وذلك فى الفعل الماضى الثلاثى المضعف المكسور العين المسند إلى ضمير رفع متحرك نحو: ظلَلْ

فيجوز فيه ثلاثة أوجه :

الأول : حذف العين نحو : ظَلْنا ، ظَلْن.

الثانى : إبقاء الفعل دون حذف وفك الإدغام نحو : ظَلَلْنا ، ظَلَلْن.

الثالث : حذف عينه ونقل حركتها إلى الفاء نحو . ظِلتُ ، ظِلنا ، ظِلن أما مضارع هذا الفعل وأمره اللذان اتصلت بهما نون النسوة فيجوز فيهما وجهان :

أولهما : أبقاؤهما دون تغيير وفك الإدغام نحو : يَظْلَلْنَ ، اظْلَلْن.

ثانيهما : حذف العين منهما ونقل كسرتها الى الفاء نحو : يِظْلْنَ ، ظَلْنَ

الموضع الثالث : ويتعلق بفاء الفعل وهو موضع المسألة.

(٣) لذلك لا إعلال بالحذف فى نحو : " يِيْتَعُ " لأن الفعل يائى الفاء ، ولا فى نحو (يُوعد) مضارع أوعد لأن الياء مضمومة، ولافى نحو: يَوْضُو مضارع " وَضُوَء " لأن العين غير مفتوحة فى الماضى.

فالمصدر منهما عِدة ، وهِبة إذا الأصل وِعْد ، وَهْب

حذفت الفاء (الواو) فى وعد، وهب وحركت العين بحركتها وعوض عنها بتاء التأنيث فصارت عِدة ، هِبة.

فحذفت التاء من المصدر حملاً على حذفها فى الفعل المضارع ذى الياء

نحو : يوعد ، يوهب.

فحذفت الفاء (الواو) وذلك لاستثقال وقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لكنها فتحت فى يوهب لأجل حرف الحلق ، وعوض عنها بتاء التأنيث.

فلما حذفت فاء الفعل المضارع لوقوعها بين فتح وكسر حذفت من المصدر حملاً عليه وعوض عنها بالتاء ولا يجوز حذف هذه التاء من المصدر، لأن هذا من باب حذف العوض والمعوض عنه، وهو غير جائز؟

ومما جاء على غير ذلك فهو شاذ ومنه قول الشاعر:

وأخلفوك عِدَ الأمر الذى وعدوا (1)

---

(١) هذا الشاهد من كلام أبى أمية الفضل بن العباس بن عتبه بن أبى لهب، من قريش شاعر من فصحاء بنى هاشم كان معاصراً للفرزدق والأحوص، مدح عبد الملك بن مروان وهو أول هاشمى مدح أموياً، فأكرمه وكان شديد السمرة وفى شعره رقة توفى نحو ٩٥ هـ الأعلام ٥ / ١٥٠.

وهو عجز بيت من البسيط صدره : إن الخليط أجدوا البين فانجردوا

الشاهد : فى قوله عِدَ الأمر قال الفراء : أراد عدة الأمر فاستجاز إسقاط الهاء حين أضافها . معانى القرآن للفراء ٢ / ٢٥٤.

وكذا لا يجوز الجمع بين الفاء والتاء لعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض[1].

وإلى هذا الموضع أشار ابن مالك بقوله :

فا أمْرٍ أو مضارع من كَوَعَدْ * إحذف وفى كَعِدة ذاك اطّرَدْ[2]

(١) يراجع : المقتضب ١ / ٢٢٦ : ٢٢٧ ، ٢ / ٩٥ ، التصريف بشرح ابن جنى ١ / ١٨٤ ، ١٩١ ، المنصف ١ / ١٩٩ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٣٨٥ ، الأمالى لابن الشجرى ٣ / ٣٥ المجلس الثانى والسبعون، الإنصاف فى مسائل الخلاف ١ / ١٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦١/١٠ ، الشافية بشرح الرضى ٣ / ٨٧ ، الممتع فى التصريف ٢ / ٤٢٦ ، ٤٣١ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم صـ ٨٦٧ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤ / ٤٠٦ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٩٦، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢ / ٦٥٣ : ٦٥٤ ، حاشية الصبان ٤ / ٣٤٠ : ٣٤١. شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٨٩ ، مجموعة الشافية فى علمى الصرف والخط ٢ / ٣٢١.

(٢) منظومة الألفية : بشرح الكواكب الدرية صـ ٢١٤.

المبحث الثانى
حمل اسم الفاعل على الفعل فى الإعلال

يحمل إسم الفاعل على الفعل فى الإعلال فيعل بالقلب، ويعل بالنقل وبيان ذلك على النحو التالى :

أولاً : حمله على الفعل فى الإعلال بالقلب :

من مواضع إبدال الهمزة من الواو، والياء أن تقع إحداهما عيناً لاسم فاعل أعلت عين فعله، وذلك نحو : قائل ، وصائم للواوى إذا الأصل قاول ، وصاوم.

ونحو : طائر ، وبائع لليائى إذا الأصل طاير ، وبايع.

فقد أعلت الواو والياء فى كل منهما بقلبها همزة بعد تحقق الإعلال فصارت فى الواوى، قائل ،وصائم ، وفى اليائى طائر ، وبائع؛ وذلك حملاً على إعلالهما فى أفعلهما فقالوا قال، صام فى الواوى، وطار، وباع فى اليائى، فقلبوا عينهما ألفاً إذا الأصل قول ، وصوم ، وطير، وبيع كذلك قلبوا عين اسم فاعلهما ألفاً وذلك لوقوعها متحركة بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ثم قلبوا الألف همزة لقربها من الطرف على حد القلب فى كساء [1]، وبناء[2] لتطرفهما فقلبت الواو والياء فيهما همزة[3].

---

(١) إنما كان قلب الواو همزة فى كساء لوقوعها متطرفة إثر ألف زائدة. إذا الأصل كساو.

(٢) إنما كان قلب الياء همزة فى بناء لوقوعها متطرفة إثر ألف زائدة. إذ الأصل بناى.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٦٨.

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :

وفي * فاعل ما أُعِلّ عيناً ذا اقْتَفِي [1]

وهذا قول أكثر النحويين وعلى رأسهم سيبويه.

حيث قال :

فى باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها.

" اعلم أن فاعلاً منها مهموز العين، وذلك أنهم يكرهون أن يجئ على الأصل مجئ ما لا يعتل فعل منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره، فهمزوا هذه الواو والياء إذا كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات،كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاء، وسقاء حيث كانتا معتلين وكانتا بعد الألف، وذلك قولهم : خائف ، وبائع [2].

وقال المازنى : فى إعلال اسم الفاعل من " قام " و" باع " ونحوهما.

" وأما فاعل من " قام " ، و" باع " فإنه يعتل ويهمز موضع العين منه فتقول " بائع " و" قائم " وجميع ما اعتل فعله ففاعل منه معتل [3].

وهو قول ابن جنى [4].

وقال ابن جنى فى إعلال اسم الفاعل من " قام " ، " باع " ونحوهما.

" لما جئت إلى اسم الفاعل، وهو على فاعل؟ صارت قبل عينه ألف فاعل، والعين قد كانت انقلبت ألفاً فى الماضى، فالتقت فى اسم الفاعل

---

(١) هذا عجز بيت من منظومة ابن مالك صدره :

آخِراً أثْرَ أَلِفٍ زِيدَ وفى *** فاعِلِ ما أُعِلّ عيناً ذا اقْتَفى

منظومة ابن مالك بشرح الكواكب الدرية صـ ٢٠٣.

(٢) الكتاب ٤ / ٣٤٨.

(٣) التصريف بشرح ابن جنى ١ / ٢٨٠.

(٤) المنصف ١ / ٢٨٠

يراجع : المفصل بشرح ابن يعيش ١٠ / ٧٧. ارتشاف الضرب ١/١٢٥.

ألفان وهذه صورتهما " قـا أم " فلم يجز حذف إحداهما، فيعود إلى لفظ " قام ". فحركت الثانية التى هى عين كما حركت راء " ضارب " فانقلبت همزة ، لأن الألف إذا حركت صارت همزة، فصارت " قائم " و " بائع " كما ترى.

ويدل على أن الألف إذا تحركت انقلبت همزة، قراءة أيوب السختيانى [1] " غير المغضوب عليهم ولا الضألين " [2] لما حرك الألف لسكونها وسكون اللام الأولى بعدهما انقلبت همزة.

فوجبت الهمزة عن تحريك الألف لسكونها وسكون ما بعدها، فكذلك قلبت الألف المنقلبة عن عين الفعل فى اسم الفاعل من " قام " همزة، وذلك قولهم " قائم " وكذلك " خائف " و " بائع" و" نائم "[3].

وهو قول كثير من النحويين منهم : ابن عصفور[4] ، والرضى [5] وغيرهما.

---

(١) هو أيوب بن تميمة كيسان أبو بكر السختيانى البصرى كان سيد العلماء، وعلم الحفاظ ثبتاً من الأيقاظ توفى سنة ١٣١هـ.

شذرات الذهب ١ / ١٨١ ـ الأعلام ٢ / ٣٨.

(٢) الأصل الضالين أدغمت اللام فى اللام فاجتمع ساكنان وجاز ذلك لأن فى الألف مدة والثانى مدغم فقلبت الألف همزة.

وهذه لغة فاشية فى العرب فى كل ألف وقع بعدها حرف مشدد نحو : ضالّ ، ودابةّ ، وجانّ.

والعلة فى ذلك أنه قلب الألف همزة لتصح حركتها لئلا يجمع بين ساكنين.

يراجع : المحتسب ١ / ٤٦ ، إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٧٦، إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٥٢ ، إعراب ثلاثين سورة لابن خالوية صـ ٤٥ الجامع لأحكام القرآن ١ / ١٠٥ : ١٠٦ ، مشكل إعراب القرآن ١ / ٧١ الكشاف ١ / ١٧ ، البيان فى غريب إعراب القرآن ١ / ٤١ ، إملاء ما من به الرحمن ١ / ٨ ، البحر المحيط ١ / ٥٢.

(٣) المنصف ١ / ٢٨٠ ، ٢٨١.

(٤) الممتع فى التصريف ١ / ٣٢٧، ٣٢٨.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ١٢٧ ، ٢ / ٢٤٨ ، ٢٥٠.

فمن الجدير بالذكر أن الواو والياء قلبتا ألفاً فى اسم الفاعل فالتقى فيه ألفان فصارت هكذا قاْال فى الواوى، وباْاع فى اليائى ولا يكونا إلا ساكنين فحركت الألف الثانية فصارت همزة.

وزعم المبرد إلى أن الواو واليـاء فى قائل وبائع قلبتا ألفين لما دخلت ألف فاعل على ألف قال وباع ونحوهما فالتقى ألفان ساكنان ألف قال، وباع، وألف اسم الفاعل والتخلص من إلتقاء الساكنين [1] يكون بلزوم الحذف أو التحريك ولم يمكن الحذف للإلباس فيعود إلى لفظ الفعل قال، باع وهذا لا يجوز فلم يبق إلا تحريك إحداهما، واختيرت العين لأن أصلها الحركة وهذا يجوز، لأن الألف إذا تحركت صارت همزة.

قال فى المقتضب :

" ... أدخلت ألف فاعل قبل هذه الألف [2] المنقلبة، فلما التقت ألفان والألفان لا تكونان إلا ساكنين لزمك الحذف لالتقاء الساكنين، أو التحريك فلو حذفت لالتبس الكلام، وذهب البناء، وصار الإسم على لفظ الفعل تقول فيهما : قال فحركت العين لأن أصلها الحركة، والألف إذا حركت صارت همزة وذلك قولك قائل، وبائع [3].

وبذلك يكون النحاه قد نهجوا نهج المبرد فى قوله بالتحريك.

وسواء قلبت الواو والياء همزة من أول الأمر فى قائل وبائع، أو قلبتا ألفاً ثم قلبت الألف همزة بعد تحركها فإن القلب جاء حملاً على الفعل فى الإعلال فكما أعلت عين الفعل أعلت عين اسم الفاعل، وذلك حملاً عليه.

---

(١) يعنى فى قال بصيغة الفاعل.

(٢) يعنى فى الفعل قال ، باع.

(٣) المقتضب ١ / ٢٣٧.

فإن صحت عين الفعل نحو عور، عين صحت عين اسم الفاعل فتقول عاور، وعاين وذلك حملاً على صحتها فى عَوِر ، عَيِن (فَعِل) المحمولة على أعْورَ ، وأعْيَنَ (افْعلَ) لأنها بمعناها فى الدلالة على العيوب.

ثانياً : حمله على الفعل فى الإعلال بالنقل :

يجب إعلال الاسم بالنقل إذا أشبه المضارع فى عدد الحروف والحركات والسكنات إلى جانب موافقته فى وجه أى فى وزنه دون زيادته أو العكس؛ وذلك لأن الفعل هو الأصل فى الإعلال فلا يحمل عليه فيه إلا ما أشبهه من وجه وخالفه من وجه آخر لدفع التباسه به [1].

فالأول : وهو المشبه للمضارع فى وزنه دون زيادته :

وذلك كأن نبنى من القوم اسماً على وزن يَعْلَم فنقول مقام.

فقد وافق الفعل فى الوزن دون الزيادة، وذلك لأن ما به من زيادة (الميم) ليست من قبيل الأفعال لذا وجب إعلاله.

والأصل فيه مَقْوَم بفتح الواو وسكون القاف كـ ' يَعْلَم ' نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن فصارت مقام.

فوجب إعلال الاسم هنا لكونه على وزن الفعل وهذا قول سيبويه.

قال فى الكتاب : فى باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها.

ويجرى مَفْعل مجرى يَفْعَل فيهما، فتعتل كما اعتل فعلهما الذى على مثالهما وزيادته فى موضع زيادتها، فيجرى مجرى يَفْعَلُ

---

(١) حاشية الصبان ٤ / ٣٢١.

فى الاعتلال، كما قالوا فأجروها مجرى يخاف ويهاب فكذلك اعتل هذا، لأنهم لم يجاوزوا ذلك المثال المعتل إلا أنهم وضوعوا ميماً مكان ياء، وذلك قولهم، مقام، ومقال، ومثابة، ومنارة، فصار دخول الميم كدخول الألف فى أفعل، وكذلك المغاث، والمعاش .. [1] "

وإليه ذهب أكثر النحاة منهم :

المازنى [2] ، وابن جنى [3]، وأبو على الفارسى [4] ، وابن يعيش [5] ، وابن عصفور [6]، وابن الناظم [7] ، وابن هشام [8] ، والشيخ خالد الزهرى [9] ، والأشمونى [10] ، والرضى [11]. وغيرهم.

خلافاً للمبرد حيث ذهب إلى وجوب تصحيح الاسم إذا أشبه الفعل فى الوزن لأن الذى يعل إنما هو أسماء المصادر والأزمنة والأمكنة، وكذلك ما هو جارٍ على الفعل.

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٤٩.

(٢) التصريف بشرح ابن جنى ١ / ٢٧٣ / ٢٩٥.

(٣) المنصف ١ / ٢٩٦.

(٤) التكملة صـ ٢٥٦.

(٥) شرح المفصل ١٠ / ٨٥ : ٨٦.

(٦) الممتع فى التصريف ٢ / ٤٨٦ : ٤٨٧.

(٧) شرح ألفية ابن مالك صـ ٨٦٠.

(٨) أوضح المسالك ٤ / ٤٠٢.

(٩) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٩٣.

(١٠) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢ / ٦٣١.

(١١) شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ١٠٤ : ١٠٥.

قال : فى باب الأسماء المأخوذة من الأفعال :

اعلم أن كل اسم على مثال الفعل، وزيادته ليست من زوائد الأفعال، فإنه منقلب حرف اللين كما كان ذلك فى الأفعال، إذا كان على وزنها وكانت زيادته فى موضع زيادتها، والنحويون البصريون يرون هذا جارياً فى كل ما كان على هذا الوزن الذى أصفه لك. ولست أراه كذلك إلا أن تكون هذه الأسماء مصادر فتجرى على أفعالها أو تكون اسماً لأزمنة الفعل، أو لأمكنته الدالة على الفعل، فأما ما صيغ منها اسماً لغير ذلك فليس يلازمها الاعتلال، لبعده من الفعل تقول فى " مَفْعَل " إذا أردت به مذهب الفعل من القول والبيع وما كان مثل واحد منها مقال، ومباع؛ لأنه فى وزن اقال، واباع، فالميم فى أوله كالهمزة فى أول الفعل، فلم تخف إلتباساً، لن الميم لا تكون من زوائد الأفعال. فإن بنيت منه شيئاً على مُفْعَل قلت: مُقال، ومُراد كما كنت تقول : يُقال ، ويُراد فإن صغت اسماً لا تريد به مكاناً من الفعل ولا زماناً للفعل، ولا مصدراً قلت فى " مَفْعَل " من القول. هذا مَقْوَل، ومن البيع مَبْيَع، كما قالوا فى الأسماء. مَزْيَد وقالوا إن الفكاهة مقودة إلى الأذى. وعلى هذا قالوا مريم، ولو كان مصدراً لقلت " مراماً " وعلى هذا استخرت مُسْتَخاراً فى معنى الاستخارة وانقضت منقاداً فى معنى قولك : انقياداً [1].

من هذا يتبين لنا أن ما جاء به المبرد ليس بمطرد عند سيبويه ومن سار على نهجه كما يتضح من النص.

(١) المقتضب ١ / ٢٤٥ : ٢٤٦.

لذا رد ابن عصفور على زعم المبرد من أنه لا يعل إلا أسماء المصادر، وأسماء الأزمنة والأمكنة أو ما هو جار على الفعل بأن العرب أعلت " معيشة " وهو اسم ما يعاش به وليس بإسم مصدر ولا زمان ولا مكان و لاجار على الفعل.

قال فى الممتع :

وهذا الذى ذهب إليه فاسد؛ لأنه إن زعم أنه لا يعل إلا أسماء المصادر، وأسماء الأزمنة والأمكنة، فقد أعلت العرب " معيشة " وهو اسم ما يعاش به، وليس بإسم مصدر، ولازمان ولا مكان. وكذلك " المثوبة " وهو اسم ما يثاب به من خير أو شر. وإن زعم أن الذى يعل ما هو جار على الفعل أعنى مشتقاً منه بقياس مطرد. فباطل، لأنهم قد أعلوا مثل " معيشة " وليس " مفعية " مما عينه ياء مما يقال بإطراد. وإن زعم أن الذى يعل ما هو بالجملة مأخوذ من الفعل فهذه الأسماء وإن كانت أعلاماً، فإنها منقولة فى الأصل مما أخذ من الفعل فـ " مَزْيَد " فى الأصل مصدر قد شذ فى تصحيحه، وحينئذ سمى به، وكذلك " مَرْيم " و" مَكْوَزه " هذا هو المذهب الصحيح فى الأعلام، أعنى : أنها منقولة، سواء علم لها أصل نقلت منه أو لم يعلم، لأن أسماء الأعلام كلها يحفظ لها فى النكرات أصول نقلت منها، وما لا يحفظ له أصل منها يحمل على الأكثر، فيقضى بأن له أصلاً وإن لم يحفظ [1].

الثانى : وهو الشبه للمضارع فى زيادته دون وزنه.

وذلك بأن خالفه فى حركة كأن تبنى من القول اسماً على مثال تِحلىء بكسر التاء. فتقول : تِقِيل بكسرتين بعدهما ياء ساكنة.

---

(١) الممتع فى التصريف ٢ / ٤٨٨ : ٤٨٩.

والأصل فيه قبل الإعلال بالنقل يَقْوِل

نقلت حركة العين (الواو) إلى الساكن للصحيح قبلها (القاف) فصارت يِقْوِل، ثم قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسر فصارت يِقِيل.

أو تبنى من البيع اسماً على مثال تِحلىء بكسر التاء. فتقول تِبِيع بكسرتين بعدهما ياء ساكنة.

والأصل فيه قبل الإعلال بالنقل يِبْيِع

نقلت حركة العين (الياء) إلى الساكن الصحيح قبلها (الباء) فصارت يَبْع.

من هذا يتبين لنا أن إعلال " تقيل " بالنقل والقلب معاً، وإعلال " تبيع " بالنقل فقط وقد شابها الفعل فى زيادته لهذا حمل الإسم على الفعل فى ذلك فوجب إعلالهما.

فإن أشبه الاسم الفعل فى الوزن والزيادة معاً، أو باينه فيهما معاً وجب التصحيح ليمتاز عن الفعل.

فالأول : نحو : أبيض وأسود وصفين فإنهما أشبها أكرم فى الوزن والزيادة ولو أعلا لقيل : أباض، وأساد فيلتبان بالفعل.

والثانى : نحو : مخيط فإنه لم يعل، لأنه خالف الفعل المضارع فى كسر أوله، وكون أوله ميماً زائدة [1].

لكن ابن مالك وابنه حملاً صحته على أنه محمول على مخياط لشبهه به لفظاً ومعنى والإ فكان حقه الإعلال، لأنه أشبه المضارع على مثال تَعلم بكسر التاء على لغة قوم.

---

(١) التصريف وشرحه ١ / ٣٢١ : ٣٢٢ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم صـ ٨٦٠ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤ / ٤٠٢، ٤٠٣ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٩٣ : ٣٩٤ ، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢ / ٦٣١.

قال ابن الناظم

" ولما " مفْعَل " كـ " مخيط " فكان حقه أن يعل؛ لأنه على وزن " تعلم " وزيادته خاصة بالأسماء، ولكنه حمل على " مفْعَال " لشبهه به لفظاً، ومعناً في التصحيح [1].

وإلى هذا الموضع أشار ابن مالك بقوله :

ومثلُ فِعْلٍ فو ذا الاعلال اسم ** ظاهرِ مضارعاً وفيه وَسْمُ
ومَفْعَلٌ مَفْعَلٌ كالمِفْعَـــــال ** والفعْ الإفعال واستفعالِ [2]

(١) شرح ألفية ابن مالك صـــ ٨٦٠.

(٢) منظومة الألفية بشرح الكواكب الدرية صـــ ٢١٢.

المبحث الثالث

حمل اسم المفعول على الفعل فى الإعلال :

من المواضع التى تعل فيها الواو والياء بالنقل والقلب إذا وقعت إحداهما عيناً لصيغة مفعول المشتقة من الفعل الثلاثى الأجوف.

فالواوى نحو : مقول ، ومصون.

واليائى نحو : مبيع ، ومدين.

فنجد أن اسم المفعول من الثلاثى إما أن يكون صحيح العين أو معتلها، فإن كان صحيح العين فيأتى على وزن مفعول نحو : مضروب،ومرهون، وإن كان معتلها فإنه يأتى على قياس الصحيح مع وجوب الإعلال فيه، وذلك حملاً على الإعلال فى فعله إلا أنه يحدث فيه إعلال بالنقل ويتبعه إعلال بالحذف، وهو إما معتل العين بالواو، وإما معتل العين بالياء وقد وقع الاختلاف فيهما بين سيبويه والأخفش :

أولاً : عند سيبويه :

أ- المعتل العين بالواو نحو : مقول ، ومصون.

والأصل فيه مَقْوُوْل ، مَصْوُوْن

نقلت حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها فصارت مَقُوْوْل ، مَصُوْوْن.

التقى ساكنان الأول عين الكلمة والثانى واو مفعول الزائدة، فوجب حذف إحداهما فحذفت واو مفعول الزائدة وذلك على حد الحذف فى افعال واستفعال، وعليه يكون وزن مقول مصون " مَفُعْل "

ب- المعتل العين بالياء نحو : مبيع ، ومدين.

والأصل فيه مَبْيُوْع ، ومَدْيُوْن.

نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها فصارت مَبْيُوْع ، مَدْيُوْن.

فالتقى ساكنان فحذفت واوَ مفعول فصارت مَبْيُع ، مَدْيُن.

ثم قلبت الضمة التى قبل العين كسرة لتصح الياء فصارت مَبِيْع ، مَدِيْن، وعليه يكون وزن مبيع ، مدين " مَفِعْل ".

قال فى الكتاب :

فى باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها.

" ويعتل مفعول منهما كما اعتل فُعِل، لأن الاسم على فُعِل مفعول، كما أن الاسم على فَعَل فاعل فتقول : مزور ومصوع، وإنما كان الأصل مَزْرُور فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا فى يَفْعَل ، وحذفت واو مفعول، لأنه لا يلتقى ساكنان.

وتقول فى الياء : مبِيُع . ومهيب ، أسكنت العين وأذهبت واو مفعول لأنه لا يتلقى ساكنان، وجعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها كما جعلتها تابعة فى بَيض ، وكان ذلك أخف عليهم من الواو والضمة فلم يجعلوها تابعة للضمة، فصار هذا الوجه عندهم، إذ كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياء ولا يتبعوها الضمة فراراً من الضمة والواو، إلى الياء لشبهها بالألف، وذلك قولهم : مشوب، ومشيب، وغار منول ومنيل، وملوم ومليم، وفى حُور. " حِير[1] "

(١) الكتاب ٤ / ٣٤٨.

ثانياً : عند الأخفش

أ- المعتل العين بالواو نحو : مقول ، ومصون.

وفيه يكتفى بنقل حركة العين إلى الفاء فيلتقى ساكنان فوجب حذف إحداهما ، فحذفت عين الكلمة وعليه يكون وزن مقول ، ومصون " مفول".

ب- المعتل العين بالياء نحو : مبيع ، ومدين

فإنه بعد نقل حركة العين " الضمة " إلى الساكن الصحيح قبلها يقلبها كسرة لتصح الياء فيلتقى ساكنان الأول عين الكلمة (الياء) والثانى واو مفعول فتحذف الياء ثم تقلب الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسر فتصير مبيع ومدين وعليه يكون وزن مبيع ، مدين " مَفِيل "

وقد احتج سيبويه على أن المحذوف واو مفعول بما يأتى :

١- إن الساكنين إذا اجتمعا فى كلمة حرك الثانى منهما دون الأول فكما يوصل إلى إزالة التقائهما بتحريك الثانى منهما، كذلك يوصل إلى إزالة التقائهما بحذف الثانى منهما فحذف الزائد أسهل من حذف الأصل، فلذلك كان حذف واو مفعول أسهل من حذف العين.

٢- إن الظاهر من ثبات الياء حذف واو مفعول فثبات الياء فى مبيع، يدل على أن المحذوف واو مبيوع، ولو كانت الياء ذاهبة والواو ثابتة لقالوا مبوع، وادعاء الأخفش أن ياء مبيع أصلها واو مبيوع، وليس بظاهر، والأخذ بالظاهر أولى.

٣- إنهم قالوا " مشيب " فى مشوب و" غار منيل " فى منول و" أرض مميت عليها فى مموت و " مريح " فى مروح فقلبوا الواو ياء شذوذاً فدل ذلك على أن الواو المبقاه هى العين، وأن المحذوفة واو " مفعول " لأنهم قد قلبوا الواو التى هى عين ياء، فقالوا " حير " فى " حُور".

أنشد أبو زيد [1]. عيناء حوراء ** من العين الحيّر [2]

ولا يحفظ قلب واو مفعول ياء، إلا أن يدغم نحو " مرميّ "

٤- إن واو مفعول زائدة وحذف الزائد أولى من حذف حرف أصل وهو مع كونه أصلاً متحصن بكونه عيناً سابقاً للزائد كما أنها قريبة من الطرف.

وقد اعترض الأخفش على هذا الاحتجاج :

بأن واو مفعول وإن كانت زائدة، فإنها زيدت لمعنى فوجب المحافظة عليها وقد وجدنا العرب حذفوا الأصل وأبقوا الزائد، والأصل سابق للزائد، وذلك في قول من قال : "اتق الله وقولهم في الماضي تقى، وفي المستقبل يتقي، والأصل : اتّقى واتّق ويتقى فأسقطوا التاء التي هي فا، وأبقوا تاء افتعل، لأنها لمعنى، فوزن تق " تع " وتقى " تعل "، ويتقى " يتعل " وإذا كانوا قد حذفوا الفاء وهي سابقة للزائد، والفاء أقوى من العين وأبعد من الاعتلال وأثبتوا الزائد لأنه لمعنى، فحذف العين وإثبات الحرف الزائد لمعنى أسهل.

الجواب على هذا الاعتراض :

أجاب الخليل وسيبويه عن هذا بأن واو مفعول ليست وحدها دالة على وضعه للمفعول، ولكنها والميم مشتركان في ذلك، ودلالة الميم أقوى من دلالتها عليه لذا نراها تنفرد بهذا المعنى فيما زاد على الثلاثة نحو :

---

(١) هو : سعيد ابن أوس بن ثابت الأنصاري : أحد أئمة الأدب واللغة. من أهل البصرة ولد سنة ١١٩ هـ وتوفي بها سنة ٢١٥ هـ قال ابن الأنباري : كان سيبويه إذا قال " سمعت الثقة " عنى أبازيد من تصانيفه كتاب النوادر في اللغة ، و " الهمزة " و " المطر " ولغات القرآن ، غريب الأسماء وغير ذلك الأعلام ٣ / ٩٢.

(٢) الحيّر : أصله الحُور لأنه جمع حوراء.

مُخرج ، ومُدحَرج ، ومُستخرَج وليست الواو كذلك، وإذا كان حكم الميم حكم الواو فى هذا المعنى ، جاز حذف الواو ، اجتزاءً بإحدى الدلالتين.

وليس احتجاج الخفش بحذف التاء من اتقى، وإثبات التاء الزائدة، بلازم، لأن تاء افتعل علامة مفردة، فلو سقطت بطل المعنى الذى زيدت له، فليس حكم الزيادتين لمعنى حكم الزيادة الواحدة.

الرد على هذا الجواب :

أجاب الأخفش عن هذا الاعتراض بأن الزيادة التى لمعنى إذا شركتها فى الدلالة عليه زيادة أخرى، جرتا مجرى الزيادة الواحدة، لأن الدلالة تحصل بمجموعهما معاً، وإذا حصلت الدلالة بمجموعهما، لم يجز أن تحذف إحداهما ، كما لم يجزأن تحذف الزيادة المفردة، إذ كان وقوع الدلالة على المعنى بهما كوقوع الدلالة بالزيادة الواحدة فلو جاز أن تحذف إحداهما، وجب حذف الأخرى معهما، كما أنهم لمَّا حذفوا إحدى الزيادتين فى سعدان ونحوه للترخيم، اتبعوها الأخرى.

الاعتراض على هذا الرد :

اعترض الخليل وسيبويه على هذا بأننا إذا جعلنا حكم الزيادة حكم الأصل فى باب الحذف، لم يلزمنا أكثر من ذلك، وقد وجدناهم استجازوا حذف بعض الحروف الأصول، لدلالة ما يبقى على ما يلقى كحذفهم النون فى لم يك، والياء فى لاأدر، وفى قوله تعالى " والليل إذا يسر [1] " وإذا استجازوا ذلك فى الأصول كان فى الزيادة أجوز، فإن لم يكن أجوز كان الزائد مساوياً للأصل فى هذا، فإذا ساغ حذف بعض الحروف الأصلية،

(١) سورة الفجر الآية (٤).

لدلالة الباقى عليه، كذلك يجوز حذف بعض الزائد، لدلالة الباقى منها عليه.

وقوله : إن الحرفين اللذين زيدا معاً لمعنى، لو جاز حذف أحداهما تبعه الآخر، كالزائدين فى سعدان ونحوه : غير لازم، لأن السين والتاء زيدا معاً فى باب استفعل وقد قالوا : اسطاع يسطيع، فحذفوا إحداهما، لأن الباقية تدل على المحذوفة، وهما فى كونهما زائدين معاً لمعنى، كالميم والواو فى مفعول.

وشئ آخر ينفصل به جنسا الزيادتين، وهو أن الزيادتين فى مفعول وقعتا متفرقتين غير متطرفتين، والألف فى سعدان ونحوه وقعا متلاصقين متطرفين فلما وقعا بهذين الوصفين كان الحذف أغلب عليهما، إذ كان الطرف موضعاً تحذف فيه الأصول فى الترخيم والتكسير والتحقير فقد افترقا حكماً جنس الزيادتين على ما بين.

ويزيد ذلك وضوحاً أن من حذف ياءى النسب لياءى النسب، فقال فى النسب إلى بُختى: بُخْتىٌ ، لم يحذف الألف من يمان ونحوه، إذا نسب إليه، وإن كانت الألف كإحدى اليائين من يمنى ، قد زيدت هى والياء جميعاً لمعنى، وإنما أجمعوا فى النسب إلى يمان على يمانى ، حيث انفصلت الياء عن الألف، كما انفصلت واو مفعول عن ميمه.

كما احتج الأخفش على أن المحذوف عين الكلمة بما يأتى :

١- إن العين لما دخلت عليها ألف فاعل، لحقها الإعلال بالإبدال أو الحذف، فالإبدال نحو إبدالهم الهمزة من الواو والياء، فى قائل وبائع، والحذف فى قول بعض العرب : شاكُ السلاح، برفع الكاف، وأصله شائك، فاعل من الشوكة وهى الحد فوزنه فى هذا القول : فال، ومن قال : شاكى السلاح ، قدم اللام على العين فمثاله : فالع ، ولحقها

الإعلال فى الماضى بالقلب، وفى المستقبل بالنقل، وإذا كانت قد أعلت فى اسم الفاعل بالقلب أو الحذف، وفى الفعل بالقلب أو النقل، فكذلك أعلت فى اسم المفعول بالحذف.

وقد اعترض الخليل وسيبويه على هذا الاحتجاج.

بأن العين قد أعلت فى اسم المفعول بالنقل، قياساً على نقلها فى يَقُول ، ويبيع ، فكما نقلت حركتها فى يقول ويبيع ، إلى الفاء، كذلك نقلت فى مقول ومبيع فمن ادعى زيادة على هذا فعليه الدليل.

٢- إن العين هى التى لحقها الحذف فى قل وبع، فكذلك هى التى حذفت فى مقول ، ومبيع.

وقد اعترض الخليل وسيبويه أيضاً على هذا الاحتجاج.

بأن هذا لا يلزم، لأن الساكن الثانى فى قل وبع ، حرف صحيح، وإذا اجتمع حرف علة، وحرف صحة فحرف العلة أولى بالحذف، والساكنان فى مفعول متساويان فى الاعتلال.

٣- إن الساكنين إذا التقيا فى كلمة، حذف الأول منها، كحذف الياء من قاض دون التنوين ، وذلك لأن الزائد لمعنى فوجب المحافظة عليه.

وقد اعترض الخليل وسيبويه أيضاً على هذا الاحتجاج.

بأن هذا لا يلزم، لأن التنوين علم الصرف فلو حذف التبس المنصرف بغير المنصرف ولا دليل عليه لو حذف، كدلالة الميم فى مقول ومبيع على أنه اسم مفعول، فلذلك وجب حذف ياء قاض، دون التنوين،

ولأن الكسرة قبل يائه تدل عليها، ولأن التنوين حرف صحيح ومن المعلوم أن الساكنين إذا التقيا وأحدهما معتل وقع الحذف بالمعتل.

٤- إن واو مفعول لو كانت هي المحذوفة، لوقع بذلك لبس بين اسم المفعول والمصدر الذي جاء على المَفْعِل كالمَنْيِر ، والمَبِيت.

بينما أجاب ابن الشجري عن هذا الاحتجاج.

بأنه ليس بشئ لأن هذا النحو من المصادر إنما يوافق اسم المفعول، مما عينه ياء، في هجائه وزنته، على قول الخليل وسيبويه، فالمصدر واسم المفعول في مذهب الخليل وسيبويه، مثاله بعد النقل من مَفْعِل مَقْعِل ، مكسور الفاء ساكن العين وهما متفقان على مذهب الأخفش في الهجاء، وإن كانا مختلفين في العين وهما متفقان على مذهب الأخفش في الهجاء، وإن كان مختلفين في الزنة، فوزن مبيع في قوله إذا أردت به اسم المفعول : مفيل ، وإذا أردت به المصدر مَفِعْل بكسر الفاء وسكون العين، فاللفظ في كلا القولين واحد، وإن اختلفا في التقدير فكيف يقع لبس بين المصدر واسم المفعول في مذهب الخليل وسيبويه دون مذهبه، ولا فرق بينهما على المذهبين في اللفظ.

ثم إن اسم المفعول ينفصل من المصدر فيالمعنى، بما يصحب كل واحد منهما من القرينة كقولك : قبضت المبيع، وبعت الثوب مبيعاً، وهل اتفاق المصدر واسم المفعول ها هنا إلا كاتفاقهما في الزنة، إذا بينتهما مما جاوز الثلاثة نحو أكرم ودحرج استخرج ، والقرائن فارقة بينهما ، تقول : أخوك المكرم ، وعدلك المُدحرِج، ومالك المستَخرِج، وأكرمت زيداً

مكرماً، ودحرجت العدل مدحرجاً، واستخرجت المال مستخرجاً، ومنه قوله تعالى : " وقل رب أنزلنى مُنْزَلاً [1] ". أى إنزالاً.

بعد هذا العرض لقول الخليل وسيبويه، والأخفش فى المحذوف من السكانين إذا وقعت الواو أو الياء عيناً لاسم مفعول واحتجاج كل فريق منهما على دعواه نجد أن من النحاة من جمع بين القولين فاستحسنهما معاً إلا أنه جعل قول الأخفش أقيس من هؤلاء : المازنى.

حيث قال : " وكلا الوجهين حسن جميل وقول الأخفش أقيس [2] ".

ومنهم من رجح قول الخليل وسيبويه من هؤلاء ابن عصفور.

حيث قال :

ومما يدل على صحة مذهب سيبويه والخليل، وفساد مذهب الأخفش، أنك إذا نقلت الضمة من العين إلى الفاء، فى " مفعول " من ذوات الياء، اجتمع لك ساكنان : واو " مفعول " والياء، فتحذف واو " مفعول " فتجئ الياء ساكنة بعد ضمة، قريبة من الطرف، فتقلب الضمة كسرة على مذهب سيبويه فى الياء الساكنة بعد الضمة، إذا كانت تلى الطرف فإنه تقلب الضمة كسرة ، مفرداً كان الاسم أو جمعاً، نحو " بيض " جمع أبيض، أصله " بُيْض " نحو " حُمر "، ثم قلبت الضمة كسرة. وكذلك لو بنيت من البياض اسماً على " فُعْل " لقلت " بيضُ " فالأصل فى " مبيع " على أصله : " مَبْيوُع " ثم " مَبْيُوْع " ثم " مَبْيُع " ثم " مَبْيع ".

---

(١) سورة المؤمنون من الآية (٢٩).

(٢) التصريف بشرح ابن جنى ١ / ٢٨٨.

وأما أبو الحسن الأخفش فيلزمه، على مذهبه، أن يقول ' مبـوع '. وذلك أن الأصل ' مَبْيُوع ". فإذا نقلت الضمـة اجتمـع لـه سـاكنان فيحـذف الياء، فيلزمه أن يقول ' مَبُوع '. فإن قال: لا أحـذف إلا بعـد قلـب الضمـة كسرة، فالجواب أن يقال له : لم تقلب الضمة كسـرة وأنـت تزعـم أن اليـاء إذا جاءت ساكنة بعد ضمة فى مفرد فإن الياء هى التى تقلـب واواً، بشـرط القرب من الطرف، فأما مع البعد فلا يجوز قلب الضمة كسرة، فى مذهـب أحد من النحويين.

فإن قلت : فإنما قلبت الضمة كسرة لتصح اليـاء، لأنـى لـو لـم أفعـل ذلـك، فقلت " مَبُوع " لإلتبست ذوات الياء بذوات الـواو : فـالجواب أن هذا القدر لو كان لازماً لوجـب أن تقـول "ميقـنُ " فـى " مُوقـنِ " لئـلا يلتبـس بـذوات الـواو. فكمـا أن العـرب لـم تفعـل ذلـك فـى " مُوقِن " فكذلك لا تفعله فى ' مبيع ' وأمثاله [1].

وتبعه ابن مالك [2].

ومن الجدير بالذكر أن اسم المفعول هنا جـاء محمـلاً فـى الإعـلال على فعله، وقد تبع الإعلال بالنقل إعلال بالحذف.

تنبيه :

اختلف فى اسم المفعـول مـن ذوات اليـاء فتممـه بنوتميـم، فقـالوا : معيوب ، ومخيوط ، ومكيول ، ومزيوت من عيب ، خيط ، كيـل ، زيـت. لذا قال سيبويه إنها لغة لبعض للعرب.

---

(١) الممتع ٢ / ٤٥٨ : ٤٥٩.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صـــ ٣١١.

قال فى الكتاب :

" وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول ، فشبهوها بصيود ، وغيور. حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف متهمز " [1].

بينما جعل المبرد : تصحيح نحو هذا جائز للضرورة.

قال فى المقتضب :

" فإذا اضطر شاعر جاز له أن يرد مبيعاً وجميع بابه إلى الأصل، فيقول مَبْيُوع [2] ، كما قال علقمه بن عبدة. [3]

حتى تذكر بيضات وهيجه ** يوم الرذاذ [4] عليه الدَّجنُ [5] مغيوم

وأنشد أبو عمرو بن العلاء [6]

وكأنها تفاحة مطيوبة

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٤٨.

(٢) المقتضب ١ / ٢٣٩.

(٣) هو : علقمة بن عبدة بفتح العين والباء، بن ناشرة بن قيس ، من بنى تميم : شاعر جاهلى ، من الطبقة الأولى كان معاصراً لأمرئ القيس توفى نحو ٢٠ ق. هـ الأعلام ٤ / ٢٤٧.

(٤) الرذاذ : أقل المطر أى المطر الخفيف .

اللسان ٣ / ١٦٣٢ مادة رذذ.

(٥) الدّجنُ : إلباس الغيم الأرض

اللسان ٢ / ١٣٣١ مادة دجن.

البيت من البسيط انظر ديوان علقمة بن عبده صـــ٥٩.

الشاهد فى مغيوم حيث جاء على أصله بدون الإعلال.

(٦) هو أبو عمرو زبان بن عمار التميمى المازنى البصرى ، يلقب أبوه بالعلاء : من أئمة اللغـة والأدب ، وأحد القراء السبعة ولد بمكة سنة ٧٠ هـ ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة سنة ١٥٤ هـ الأعلام ٣ / ٤١.

الشاهد فى مطيوبة حيث جاء على أصله بدون الإعلال والقياس مطيبة.

وقال آخر [1]

نبِّئت قومك يزعمونك سيداً ** وإخالُ أنك سيدٌ مغيون [2].

بينما نقص أهل الحجاز فقالوا معيب، مخيط ، مكيل ، مزيت وأجمع الفريقان على نقص ما كان من ذوات الواو إلا ما جاء على جهة الشذوذ وهو قولهم : ثوب مصوون ، ومسك مدووف ، وفرس مقوود وقول مقوول.

والأشهر مصون ، مدوف ، مقول ، مقود.

وإلى هذا الموضع أشار ابن مالك بقوله :

وما لإفْعَالٍ من الحذفِ ومِنْ * نَقْلٍ فَمَفْعُول به أيْضاً قَمِنْ

نحو مَبِيعٍ ومَصُونٍ وَنَدر * تَصْحِيحُ ذِي الواوِ وَفِي ذَاالِيا اشْتَهَرْ [3].

---

(١) البيت من البحر الكامل وقائله العباس بن مرداس.

وهو أبو الهيثم العباس بن مرداس بن أبى عامر السلمى، من مضر شاعر فارس من سادات قومه أُمُّه الخنساء الشاعرة أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم قبل فتح مكة مات فى خلافة عمر توفى سنة ١٨هـ.

الشاهد فى مغيون حيث جاء على أصله والقياس مغين . الأعلام ٣ / ٢٦٧.

(٢) المقتضب ١ / ٢٣٨ : ٢٣٩.

(٣) منظومة الألفية بشرح الكواكب الدرية صـ٢١٣.

تراجع هذه المسألة فى / المقتضب ١ / ٢٣٨ : ٢٣٩ ، التصريف وشرحه ١ / ٢٨٢ : ٢٩١.

أمالى ابن الشجرى ١ / ٣١٤ ، ٣٢٢ المجلس الحادى والثلاثون ٢ / ١٩١ : ١٩٢ المجلس السادس والأربعون

شرح ابن يعيش على المفصل ١٠ / ٧٨ : ٨٠ ، الممتع فى التصريف ٢ / ٤٥٤ : ٤٦١ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم صـ ٨٦١ ارتشاف الضرب ١ / ١٥٠ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤ / ٤٠٣ : ٤٠٥ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٩٥.

شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢ / ٦٣٣ : ٦٣٥، شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ١٤٧ ، ١٥٠.

المبحث الرابع

حمل اسم الفاعل واسم المفعول على الفعل المضارع فى الإعلال بالحذف.

من المسائل التى تتعلق بباب الحذف ما يتعلق بالحرف الزائد، وذلك إذا كان الفعل الماضى على وزن أفعل نحو : أكرم ، وأحسن، فإن همزته تحذف من المضارع المبدوء بالهمزة. نحو أُكْرِمُ ، وأُحْسِنُ.

إذا الأصل : أكرم ، أحسن.

اجتمعت همزتان فى كلمة واحدة الأولى همزة المتكلم والثانية همزة أفعل فحذفت همزة أفعل وأبقيت همزة المتكلم، وذلك لدلالتها على المضارعة.

ثم حمل الفعل المضارع المبدوء بغير همزة [1] على الفعل المضارع المبدوء بالهمزة فى حذف الهمزة نحو : نكرم ، وتكرم ، ويكرم.

إذا الأصل : نؤكرم ، تؤكرم ، يؤكرم.

فحذفت الهمزة من أمثلة المضارع المبدوء بالنون ، والتاء ، والياء.

حملاً على المضارع المبدوء بالهمزة فى حذف الهمزة فصارت نكرم، وتكرم ، ويكرم، فهو من قبيل حمل الفعل على الفعل.

---

(١) أى ما بدئ بالنون أو التاء أو الياء.

وبهذا يتبين أن الفعل المضارع قد حمل على مثله [1] ولا يجوز استعمال الأصل كما فى قوله : * فإنه أهل أن يؤكرما * [2]

وكذلك قد يحمل اسم الفاعل واسم المفعول على الفعل المضارع المبدوء بالهمزة فى الحذف، فنقول مكرَم ، ومكرِم . إذا الأصل : مؤكرَم ، مؤكرِم.

فحذفت الهمزة منهما تخفيفاً حملاً على حذفها فى ذى الهمزة، وذلك فراراً من ثقل توالى همزتين كما فى أوكرم.

فكما حمل ذو النون، وذو التاء ، وذو الياء على ذى الهمزة فى حذف الهمزة حمل اسم الفاعل ، واسم المفعول عليه أيضاً فى الحذف.[3]

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :

وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي * مُضَارِعٍ وبِنْيَتَيْ مُتَّصِفْ. [4]

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٧٩ ، المقتضب ١/٩٥ : ٩٦ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٣٨٥ ، الإنصاف فى مسائل الخلاف ١ / ١١/ ١٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٥٩ ، الممتع فى التصريف ٢ / ٤٢٦، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صـ ٣١٣ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم صـ ٨٦٧ ، ٨٦٨ أوضح المسالك ٤ / ٤٠٦ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٩٥ : ٣٩٦، شرح الأسمونى على ألفية ابن مالك ٢ / ٦٥٧.

(٢) هذا البيت من الرجز المشطور وهو من كلام أبى حيان الفقعسى

عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٤ / ٤٠٦.

الشاهد فى قوله يؤكرما حيث جاء به على الأصل ولم يحذف الهمزة كما يحذفها أهل اللغة حملاً على حذفها من المضارع المبدوء بهمزة، ولهذا لا يجوز إثباتها إلا فى ضرورة، وهو شاذ عند ابن هشام.

(٣) الكتاب ٤ / ٢٨٠ ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صـ ٣١٣.

شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم صـ ٨٦٧ : ٨٦٨ ، أوضح المسالك ٤ / ٤٠٦.

التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٩٥ : ٣٩٦ ، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢ / ٦٥٧.

(٤) منظومة الألفية بشرح الكواكب الدرية صـ ٢١٥.

الخاتمـــة

من خلال دراستى لهذا البحث تبين لى أن هناك بعضاً من المسائل التى أثارت جدلاً بين النحاة، وأريد الآن أن أشير إليها بصورة موجزة، وهى على النحو التالى :

١- إذا وقعت الواو لاماً لاسم مفعول لفعل ماضيه على وزن " فعَل " بفتح العين حينئذ لا يحدث قلب للواو ياءً، وإنما يجب تصحيحها.

فاسما المفعول من غزا ، ودعا مغزو ، ومدعو بإدغام واو مفعول فى الواو التى هى " لام الكلمة ".

وإنما صحت الواو (لام الكلمة) وذلك حملاً على صحتها فى الفعل، لأنها لم تعل فى الفعل بقلبها ياءً وإن أعلت بقلبها ألفاً.

بينما أجاز بعض النحاة فيه الإعلال فقال معدياً وهو مرجوح عند ابن مالك، ومختار عند المازنى وغيره من النحاة.

هذا بخلاف ما إذا وقعت الواو لاماً لاسم مفعول لفعل ماضيه على وزن " فعل " بكسر العين، حينئذ تقلب الواو ياء سواء أكان الفعل متعدياً نحو : مرضى من الفعل " رضى " أو لازماً نحو : " مقوى " من الفعل " قوى " فقلبت الواو ياء حملاً على قلبها فى الفعل إذ أصل الفعل رضو فى المتعدى، وقوو فى اللازم، فقلبتا ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فصارت رضى، وقوى، فكذلك قلبتا فى اسم المفعول حملاً على قلبهما فى أفعالهما، إلا أنه واجب فى المتعدى ، وجائز فى اللازم.

٢- إذا وقعت الواو أو الياء عيناً لمصدر على وزن " إفعال " أو " استفعال " فالواوى نحو : إقامة ، واستقامة والأصل : إقوام ، استقوام فيحمل المصدر هنا على فعله فى الإعلال فتقلب الواو ألفاً بعد نقل حركتها إلى الفاء فتصير إقام ، استقام.

حينئذ يلتقى ألفان " ساكنان " فتحذف ألف المصدر، وذلك لزيادتها وقربها من الطرف، وحصول الثقل بزيادتها، هذا على رأى سيبويه، ثم يعوض عنها بالتاء فتقول إقامة ، واستقامة.

على وزن " افعلة " ، و" استفعلة ".

خلافاً للأخفش والفراء حيث عندما أن المحذوف هو عين الكلمة، وعليه يكون وزن إقامة " افالة " واستقامة " استفالة ".

وكذا الحال فى اليائى نحو إيانة ، واستبانة إذ الأصل ابيان ، واستبيان فيحدث فيه ما حدث فى الواوى.

٣- إذا اصيغ اسم المفعول من الثلاثى المعتل العين بالواو أو الياء حذفت منه واو مفعول، كما حذفت ألف إفعال، واستفعال وذلك لأنها زائدة وقريبة من الطرف،وحصول الثقل بزيادتها هذا على رأى سيبويه وهو الراجح عند النحاة.

فاسما المفعول من الأفعال المعتلة العين بالواو نحو : قال ، صان، مقول ، ومصون على وزن مَفْعَل والأصل : مَقْوُوْل ، مَصْوُوْن فحدثا إعلال بالنقل فصارتا مَقُوْل ، مَصُوْن ثم تبعه إعلال بالحذف للإلتقاء الساكنين.

واسما المفعول من الأفعال المعتلة العين بالياء نحو : باع ، صاد ، مبيْع ، ومصيْد على وزن " مفِعل " بحذف واو مفعول وكسر ما قبل الياء.

خلافاً للأخفش الذى يرى أن المحذوف عين الكلمة وعليه يكون وزن الواوى مَفُول ، واليائى مَفِيل.

فهذا خلاصة ما أثمره جهدى المتواضع فى خدمة لغتنا العربية، فإن كنت قد وفقت فهذا فضل الله الذى يؤتيه من يشاء من عباده، وإن كانت الأخرى فحسبى أنى لم أقصر أو أتهاون فى عملى

بسم الله الرحمن الرحيم

" ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين "(١). صدق الله العظيم

والله أسأل أن يعلمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما علمنا

و **" الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله "(٢).**

---

(١) سورة البقرة الآية (٢٨٦).

(٢) سورة الأعراف من الآية (٤٣).

** فهرس المصادر والمراجع **

١. **ارتشاف الضرب من لسان العرب** لأبى حيان الأندلسى المتوفى سنة ٧٤٥ هـ تحقيق وتعليق الدكتور/مصطفى أحمد النماس -الطبعة الأولى ١٤٠٨-١٩٨٧م مطبعة المدنى

٢. **الأصول فى النحو** لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى البغدادى المتوفى سنة ٣١٦ هـ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة.
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٣. **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم** لأبى عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالوية - مكتبة المتنبى بالقاهرة.

٤. **إعراب القراءات السبع وعللها** لأبى عبد الله بن الحسين بن أحمد بن خالوية الهمذانى النحوى الشافعى المتوفى سنة ٣٧٠ هـ.
تحقيق وتقديم الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - مكة المكرمة جامعة أم القرى - الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة - الطبعة الأولى. ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م - مطبعة المدنى.

٥. **إعراب القرآن** لأبى جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ تحقيق زهير غازى زاهد - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية الطبعة الثالثة .
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

٦. **الأعلام** تأليف خير الدين الزركلى - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان الطبعة التاسعة.

٧. **الألفية فى النحو والصرف** لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الأندلسى المتوفى سنة ٦٧٢ هـ مطبعة مصطفى البابى الحلبى بمصر ١٣٥٨ هـ / ١٩٤٠م.

٨.	**أمالى ابن الشجرى** هبة اللـه بن علـى بن محمد بن حمزة الحسنى العلوى المتوفى سنة ٥٤٢ هـ تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناجى. نشر مكتبة الخانجى بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.
٩.	**إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن** لأبى البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى المتوفى سنة ٦١٦ هـ- تحقيق الأستاذ إبراهيم عطوة عوض - دار الحديث - القاهرة.
١٠.	**الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** للإمام كمال الدين أبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى النحوى المتوفى سنة ٥٧٧ هـ نشر المكتبة العصرية صيدا - بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
١١.	**أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك** لأبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى، المصرى المتوفى سنة ٧٦١هـ نشر المكتبة العصرية صيدا - بيروت
١٢.	**البحر المحيط فى التفسير** لمحمد بن يوسف الشهير بأبى حيان الندلسى الغرناطى المتوفى سنة ٧٥٤ هـ - طبعة جديدة بعناية الشيخ زهير جعيد دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.
١٣.	**البيان فى غريب إعراب القرآن** لأبى البركات ابن الأنبارى تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه - مراجعة مصطفى السقا - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
١٤.	**بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز** لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى المتوفى سنة ٨١٧ هـ تحقيق الاستاذ محمد على النجار - الطبعة الثانية -وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م لجنة إحياء التراث الإسلامى.

١٥.	تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي المتوفى سنة ٦٧٢ هـ تحقيق وتقديم محمد كامل بركات. الناشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
١٦.	التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري على ألفية ابن مالك فى النحو للشيخ الإمام جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري وبهامشه حاشية العلامة الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي. مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية.
١٧.	التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري بشرح المنصف لابن جني تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين. وزارة المعارف العمومية - دار أحياء التراث القديم - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م.
١٨.	التعريفات للسيد الشريف على بن محمد على السيد الزين أبي الحسن الحسيني الجرجاني الحنفي المتوفى سنة ٨١٦ هـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨ م.
١٩.	التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدى لأبي على الحسن بن أحمد الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود الطبعة الأولى١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
٢٠.	الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
٢١.	حاشية الصبان شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
٢٢.	الحمل فى لغة العرب للدكتور دردير محمد أبو السعود الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ : ١٩٨٥م.
٢٣.	ديوان علمقة بن عبده (الفحل) تحقيق لطفى الصقال ، ودرية الخطيب مراجعة الدكتور فخر الدين قباوة - دار الكتاب العربى حلب ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩م.

٢٤. **سر صناعة الإعراب** لأبى الفتح عثمان بن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ هـ دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوى – دار القلم دمشق الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

٢٥. **شافية ابن الحاجب** أو عثمان بن عمر أبى بكر المتوفى سنة ٦٤٦ هـ بشرح رضى الدين محمد بن الحسن الأستراباذى النحوى المتوفى سنة ٦٨٦ هـ تحقيق محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيى الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.

٢٦. **شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك** ومعه شرح شواهد العينى طبع دار إحياء الكتب العلمية (عيسى الحلبى).

٢٧. **شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم** أبى عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد طبع دار الجيل – بيروت.

٢٨. **شرح شافية ابن الحاجب** للشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى النحوى المتوفى سنة ٦٨٦ هـ تحقيق محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، ومحمد محى الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٢٩. **شرح المفصل** للشيخ العالم موفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوى المتوفى سنة ٦٤٣ هـ مكتبة المتنبى – القاهرة.

٣٠. **عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك** لمحمد محى الدين عبد الحميد منشورات المكتبة العصرية – صيدا – بيروت مطبوع بهامش أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المتوفى سنة ٧٦١هـ.

٣١. **القاموس المحيط** لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى المتوفى سنة ٨١٧ هـ الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ – ١٩٥٢ م مطبعة مصطفى البابى الحلبى.

٣٢. **كتاب سيبويه** لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر – تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة دار غريب للطباعة.

٣٣. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل** للإمام محمود بن عمر الزمخشرى المتوفى سنة ٥٢٨ هـ طبع دار الريان للتراث -القاهرة - دار الكتاب العربى بيروت - لبنان - الطبعة الثالثى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٣٤. **الكليات** لأبى البقاء الكفوى - مطبعة بولاق ١٢٨١هـ.

٣٥. **الكواكب الدرية شرح منظومة الألفية** لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الندلسى المتوفى سنة ٦٧٢ هـ تأليف الشيخ صالح عبد السميع الآبى الأزهرى - مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر.

٣٦. **لسان العرب** لمحمد بن مكرم بن على جمال الدين بن منظور المتوفى سنة ٧١١هـ تحقيق الأساتذة عبد الله على الكبير - محمد أحمد حسب الله - هاشم محمد الشاذلى طبع دار المعارف.

٣٧. **مجموعة الشافية من علمى الصرف والخط** وتحتوى على متن الشافية وشرحها للجاربردى ، حاشية الجاربردى لابن جماعة - الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م بيروت.

٣٨. **المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبى الفتح** عثمان بن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ هـ تحقيق على النجدى ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار. والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى. المجلس العلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامى.

٣٩. **مختار الصحاح للشيخ محمد ابن أبى بكر بن عبد القادر الرازى**، ترتيب محمود خاطر بك - الطبعة السابعة - المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٣٣٦ هـ - ١٩١٨ م.

٤٠. **مشكل إعراب القرآن** لأبى محمد مكى بن أبى طالب القيسى المتوفى سنة ٤٣٧ هـ تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م.

٤١. **المصباح المنير** فى غريب الشرح الكبير للرافعى أحمد بن محمد بن على المقرى الفيومى المتوفى سنة ٧٧٠ هـ الطبعة الخامسة – المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٢٢م.

٤٢. **معانى القرآن وإعرابه** لأبى زكريا بن يحى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى، مراجعة الأستاذ على النجدى ناصف – دار البيان العربى.

٤٣. **المفصل فى علم العربية** للإمام فخر خوارزم أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨ هـ بشرح ابن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣ هـ مكتبى المتنبى – القاهرة.

٤٤. **المفضليات** شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر – عبد السلام محمد هارون – الطبعة السابعة – دار المعارف.

٤٥. **المقتضب** لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة ١٣٩٩ هـ – وزارة الأوقاف المجلس العلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامى.

٤٦. **المقرب** لعلى بن مؤمن المعروف بابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٩هـ تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى – الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ – ١٩٧١م.

٤٧. **الممتع فى التصريف** لابن عصفور الإشبيلى المتوفى سنة ٦٦٩ هـ الطبعة الأولى تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة – دار المعرفة – بيروت – لبنان. ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

٤٨.	**المنصف** شرح الإمام أبى الفتح عثمان بن جنى النحوى لكتاب التصريف للإمام أبى عثمان المازنة النحوى البصرى - تحقيق الأستاذ ابراهيم مصطفى ، والأستاذ عبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية - إدارة إحياء التراث القديم - إدارة الثقافة العامة - الطبعة الأولى - ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م.
٤٩.	**همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع** للإمام جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ - تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م.